

٤١٤

شرح العصاه على الرسالة الرضعية ، تأليف العصام

ش.ع

الاشراييني، ابراهيم بن محمد - ٩٤٥هـ. بخط

محمود بن عثمان سنة ١١٩٠هـ.

٦٩ ق ١٥ س ٥ ر ٢٠ × ١٥ سم

٧١٢٣

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع سنة ١٢٧٤هـ.

الأعلام ٦٣ : ١ معجم المطبوعات ٢ : ١٢٢١

١ - الصرف والوضع ، اللغة العربية ٢ - المؤلف

١١ / ١١ / ١٥ باب الفاسخ ج - قساويخ الفسخ د - شرح الرسالة الرضعية .

五

五

7

ابو کبیر بن احمد بن داود

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

١٢٣٠ - ١٤٦٤

المؤلف: شرح المصباح على الرسالة الوضعية
 تاريخ النسخ: ١٩٠٠ - ٢
 اسم الناسخ: مخرق به حمان
 عدد الأوراق: ٦٩ - ٧٠

هذا كتاب شرح عصام الدين في علم الوضع المسمى بالوضعية الكبرى
 مكتبة ائمة المذنبين عبد الله بن محمد بن
 غفر الله عنهما



هذا هو المقصود من هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب

كما افيدوا انها فوائد اللفظ كما قيل ووصف الفائدة
بأنها تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة من قبل وصف
الكل بالاشتمال على جزء جزئي على كل من التقديرين
ولكن ان يجعله من قبل وصف الدال بالاشتمال على
المدلول على التقدير الثاني اذ لا ضرورة في عمل
هذه الامور الثلاثة على ما هو اجزاها وقيل جمل ان
راد بالاشتمال اشتمال الكل على جزئياته فاصبح في
بانه الى جمل لن يميل الى الامس يجب ان يبطل وجه
الحصر على التقدير الاول ان ما ينضمه تلك الفائدة
اولا وبالذات اما جمع ما هو مقاصد فهو التقسيم اولاً

فهو اما جمع ما يتعلق بها فالتعلق الاعانة في الشروع فيها
فهو المقدمة واما جمع ما يتعلق بها فالتعلق اللاحق باربعه
لتابع فهو الخاتمة اذ كل ما في الخاتمة مما يتبعه من
التقسيم كاستعرف فيكون لاحقا في المعرفة قبل ان
سطر ما فيها بوضع ويجعل التقسيم ونسبة الموضع الكمال للشيء
التي

الفرق بين الكل والكل من جهة اوجه الوجود ان الكل موجود في الخارج
بخلاف الكل والثاني ان الكل بعد اجزائه لا يخلو عن الخلق الثالث
الكل يتقوم باجزائه والكل بخلاف الرابع الكل على قوله على
كل جزئي بخلاف الكل المتأخر اجزاء الكل متناهية
وجويزات الخلق غير متناهية السادس الكل
لا بد له من حضور اجزائه والكل لا يجزى
حضور جزئياته

هذا هو المقصود من هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب

اليه نسبة اللاحق الى السابق ويعلم منه وجه الحصر
على التقدير الثاني وما ذكرنا من وجه الحصر محفوظ
عن الانتقاض بخز الجزء والمركب من الجزء وجزء الجزء
وغير ذلك وتعريفات الاقسام الحاصلة منه محفوظات
عن الانتقاض بخز الجزء بخلاف الوجوه التي تذكر
في حصر الكتب والرسائل والتعريفات الحاصلة
منها ويعلم منه وجه اصلاحها فاحفظه ولا يرد على
حصر الفائدة في الامور الثلاثة هذه الخاتمة ونظائر
على التقدير الاول بخلاف التقدير الثاني وان كان
ما لا يبالى بمثاله اذ يكون المقصود حصر ما هو
المقصود في غاية الظهور وفي بعض النسخ تشمل
على مقدمة وتبيين وتقسيم وخاتمة ولعله هو من
قلم الناسخ لان ما ذكر فيه كما هو ذكر في المقدمة
فيبغي ان يكون فيما منها لا سيما من الرسالة ولا سيما
الوجه بيبغي ان يقول فيما بعد التبيين ليكون على اصل
هذا التقدير الثاني هو على وجهه

هذا هو المقصود من هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من هذا الكتاب...
والله اعلم بالصواب

فلا اظلم الله عليهم ولم يزل الحزن والهم والفتنة حتى لم يبق لهم شيء
من الجنة الجنة واوحى له النار فالتواوا وكانوا في النار
التي قالوا ان الله فقير لا يملك شيء فالتواوا

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

بأنه على تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف
تحقيق السيد وأنه لا يسمى مقدمة لو لم يقدم في الكتاب

الثاني

الثاني قدس سره في التلويح الوضع المجاز وسماها
فائدة حليلة وانتم في شرح المفتاح حيث قال
لم يثبت من يوثق به القول يكون المجاز موضوعا
وانما قالوا انه لابد فيه من اعتبار نوع العلاقة ففهم
منه البعض انه من امع الوضع الحقيقي ولم
يغيبه لاشتراط عدم القرينة ولا بعدل البعد
ان يوفق بين كلاميه لوقوعهما في العلين والوضع
هذا المعنى الثاني هو المشهور ويدور عليه تقسيم
الدالة الوضعية واعتبار اشتراك اللفظ ونقاده
وترادف الالفاظ وتباينها الى غير ذلك وما ذكره
موافقا لما ذكره سيد المحققين في حاشية شرح
المطالع ان الوضع مشترك بين معنيين تعيين
اللفظ بازاء المعنى وتعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه ففيه ان هذا تعريف لقسم الوضع اى وضع
اللفظ كما استفاد من كلامهم في غير موضع ثم معرفة
الوضع بتعيين اللفظ
فانما يقع منه في
اللفظ لانه على معنى
نفسه وتعيين اللفظ لمعنى
نفسه قال في حاشية
اللفظ واللفظ وضع اللفظ
والوضع انما هو وضع اللفظ
المطلق المقيد قال في حاشية
الرسالة الوضع جعل اللفظ
بازاء المعنى قال السيد المحققين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ووضع موضعاً للموضوع له خاض
ووضع موضعاً للموضوع له خاض

الوضع **لشخص** يعني ويبنى وضعاً خاصاً للموضوع له خاض

ووضعاً شاملاً على ما يستفاد من عبارة المصنف في القسم

أما اعتبار مقدمة لما هو المقصود من الرسالة انما القسم

لوقف معرفة الضمائر واسم الاشارة والحروف والمؤلف

على وجوه صورها المصير بها عليها ولما لم يكن لغيرها

من اقسام الوضع مدخل في معرفة ما سياتي من

المقاصد اقتصاراً على ما اذا الوضع اقسامه العقلية

اربعة **ثالثاً** الوضع لا يبرك على ملحوظ بعينه او بما يات

او بما هو اعلم منه بشرط ان لا يشارك في ذلك الوضع

غيره ويسمى وضعاً عاماً للموضوع له عام كوضع الانسان

لمفهومه ولا مدخل له في معرفة ما سياتي كاستكشف

عليك ورابعاً هو الوضع لمفهوم ملحوظ بامراض

او مبادئ او لمفومات متعددة ملحوظات بامراض

واخص ولم يوجد وما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان القسم

الاول يشارك الثالث فانه لا يتعلق به غرض فيما هو

المقصود

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ووضع موضعاً للموضوع له خاض
ووضع موضعاً للموضوع له خاض

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ووضع موضعاً للموضوع له خاض
ووضع موضعاً للموضوع له خاض

المقصود **الا** انه لما تميز عنه بشارته الثاني في شخص

المعنى تعرض له لمزيد توضيح صاحبه كل من شأن العقلية

عن المقصود على ان الثالث ايضا يشارك الثاني

في اعتبار الامر العام فالعرض له يوجب مزيد توضيح

صاحبه فالعرض الاول لذلك الغرض دون غيره ترجيح

بلامرجح وفي الحواشي الشريفة الشريفة ان كون

الوضع خاصاً والموضوع له عاماً مستحيل لان الشخص

لا يمكن ان يلاحظ به كلياً وقيداً فبدان الدليل لا ينطبق

على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكل بالمشخص

لا يدل على استحالة الوضع الخاص للموضوع له العام

اذ يصح ان يكون الاخص الذي لوحظ به الامم غير

مشخص على ان الامتاع المذكور ممنوع وكيف لا قد

جوز قدس من الغرض كون الاخص معرفة لا عام

فلم لا يجوز ان يكون الشخص مرآة للملاحظة الكلية

الان يقال مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل

المقصود

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ووضع موضعاً للموضوع له خاض
ووضع موضعاً للموضوع له خاض

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ووضع موضعاً للموضوع له خاض
ووضع موضعاً للموضوع له خاض

قوله في هذا النوع كيف وهو غير واضح لما
 صح هذا الخارج في القضية العقلية لعدم
 مطابقته لقسم من تلك الأقسام
 اللهم الا ان يقال ليس المقصود
 في بعينه قد واصل في
 في بعينه قد واصل في
 في بعينه قد واصل في

[illegible]

حال کون اخیستاد ثابته
مفهومه

مير الغائب موضوع التجربة
الحقيقة،

۱۰۰

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

قوله بعينه صفة كاشفة لشخص على ما قيل وأن الوضع
الكل للموضوع له الخاص يجوز أن يكون بالوضع للكلية
الصرفة لا باعتبارها ملحوظة بامرصادق عليها كوضع
المتنقات وسنفسله لك وما قيل أنه داخل في الوضع
العام للموضوع له العام فإنه الوضع للامر العام
لأنه لا يلاحظه خصوصية شخصية بوجه أيضا
أن المصطلح وضع المشتق من قبل الوضع العام
للموضوع له الخاص يرشك إليه كلامه في شرح المختصر
في مسئلة الحروف ولا يذهب عليك أن الأوليات
يقول بأن يعقل مشتملات بامر مشترك بينها لئلا
يتوهم أنه لم يفرق بين ملا حظة وجه الشئ وبين ملا حظة
الشئ بوجه وكأنه أراد أن ذلك بأن يعقل الامر المشترك
بين الشخصات وتعقل الشخصات بذلك الامر لا
أنه اكتفى عن ذكره باستلزام قوله ثم يقال هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من هذه الشخصات بخصوصية

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

وبستفاد من ظاهر هذه العبارة أن الوضع ليس هو
التعيين بشئ مطلقا بل التعيين بحيث يصير متعينا
عند الغير لذلك فلو عين أحد في نفسه علامة لشي
لم يكن موضوعا له ما لم يعلم به الغير ولم يجعله عند
الغير متعينا لذلك وبما عد ذلك أن اللفظ إنما
يشتق به عند الجلاء الغير فبما سبب أن لا يثبت التعيين
وضعا ما لم يكن بالنسبة إلى الغير فلا يجهل أن الوضع
أنما يحصل بمجرد التعيين من غير اشتراط اعلام
الغير فلا وجه لاعتبار القول بغير تجهل أن الاعلام لا
يتوقف على القول بل يمكن بالكتابة فلا وجه لاعتبار
القول في الوضع ويحتاج في دفعه إلى أن يقال المعتاد
في الوضع الاعلام بالقول فذكر القول جرى على ما
هو المعتاد وأن أثبت اشتراط الاعلام في التعيين
خفى يسمى وضعا بناء على اشتراط تعريفه بمجرد التعيين
جعلت هذا القول كناية عن التعيين لأن التعيين

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع
بأنه لا يثبت له الموضوع

الاولى ان يكون الاشارة كانه الاول ان يكون الاشارة

انما يظهر به على البيا كقول وجعلت القول بمعنى القول
النفسي كاذن وقد ايدى ان لفظة موضوع في انشاء
احداث الوضع لا يصح اذ الوضع لم يتحقق بعد
حتى يكون هذا القول مطابقا للواقع هذا كلامه ويمكن
ان يدفع ذلك بان هذا القول ليس خبرا بل انشاء
لوضع كصفة بعث وامثالها نعم الاولى وضع هذا
اللفظ كذلك لان الثاني في العقود لانه انما هو
الجملة الفعلية ولا يخفى عليك ان مجرد القول بانه
موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يكفي بل لابد
من تقييد الشخصات في ذلك القول بجمنية كونها
موصوفة بذلك المعقول المشترك فان مدلول هذا
ليس ذات الشخص كانه مدلول العلم بل الذات
الشخصية من حيث الانصاف بكونه مشار اليه وتعلم
من ذلك ان اعتبار الامر العام قد يكون من جهتين
من جهة ملاحظة الخصوصيات وتقييدها بوجوه

ولا يخفى ان
الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

قل ان ذلك القدر المشترك اعم من ان يكون ذاتيا
لشخصات كافي الحروف او عرضا لها كما في المضمرات
واسماء الاشارة ففقدان كون القدر المشترك ذاتيا
في الحروف بل ذاتيا في حرفي من الحروف مشروط ولما كان
اللفظ الموضوع بالوضع الكلي للشخصات لا يستعمل
الا في شخص ولم يكن ذلك مقتضى عقد الوضع اذ
الوضع لكل واحد كانه سبب الانتقال الى الواحد
كذلك سبب الانتقال الى اكثر منه فينبغي ان يصح استعمال
اللفظ بذلك الوضع في اكثر من الواحد ايضا اذ هو ان
ان يثبت على سبب ذلك المنع ففان لا يفاد ولا يفهم
منه الا واحد بخصوصه ونسبه على ان السبب في ذلك اثر
الواضع ذلك ولك ان تقول ذكره اشعارا بما سيجي
به في التبيين فان الاضمار الى القرينة ليس الا لفادة
واحد بخصوصه ولهذا اشعار اسماء بالتبيين وليس
ان تقول قيد قول الواضع بذلك دفعا لظهور ان يراد
بعدم كون صيغة

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

والله اعلم
بما
في
الغيب
مذموم، مع

يتمتع عن ارادة المفهوم

الفرد الشريك في مخبورا

يكون مجازاً
 لأن القيد المتداول الوضع
 لا موضح له فانه استعمل فيه
 ذلك فاعلم ان يكون وجوب
 ان يفي ذلك الوضع
 وانه لا يماثل له
 ويشمل في ذلك
 يجوز ان يكون
 في فائدة القيد المتداول
 في فائدة القيد المتداول
 في فائدة القيد المتداول

نظرا الى المتكلم وقوله يفهم نظرا الى السامع فليكون يفهم
 تأكيداً للافادة بل يكون افادة هي اجل من الاعادة ولتنبه
 على فائدة حيلة فربما تحصل الله الحمد والمنة هو ان
 العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات
 لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصات بخلاف
 العلم بان الاسد موضوع للحيوان المفترس والعلم بان
 بان زيد موضوع للشخص الفلاني بل هذه قضية اذا
 حفظها متعلم الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلوله
 تمكنا تاما حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوص
 وحضر في ذهن السامع هذا الواحد بنيت بحكم القضية
 المذكورة لان هذا الواحد ما وضع له اللفظ فانقل
 بسبب هذا العلم الحادث بالوضع من اللفظ الى هذا
 الواحد وهذا اندفع ما عسى ان يشبه عليك لظنك
 ان العلم بهذه القضية علم بالوضع من انه يختلف العلم
 بالموضوع له عن العلم بالوضع في الوضع العلم الموضوع
 العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات بخلاف
 العلم بان الاسد موضوع للحيوان المفترس والعلم بان
 بان زيد موضوع للشخص الفلاني بل هذه قضية اذا
 حفظها متعلم الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلوله
 تمكنا تاما حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوص
 وحضر في ذهن السامع هذا الواحد بنيت بحكم القضية
 المذكورة لان هذا الواحد ما وضع له اللفظ فانقل
 بسبب هذا العلم الحادث بالوضع من اللفظ الى هذا
 الواحد وهذا اندفع ما عسى ان يشبه عليك لظنك
 ان العلم بهذه القضية علم بالوضع من انه يختلف العلم
 بالموضوع له عن العلم بالوضع في الوضع العلم الموضوع

لداخرا وان كان اللفظ موضوعا لمخصوصيات با
 وضع العام وهي غير متناهية لزم فهم الامور الغير المتناهية
 من اللفظ لان العلم بالوضع كاف في فهم المعنى وذكر
 ان دلالة العبار على انه يفاد واحد بخصوصه باللفظ
 الموضوع لهذا القسم من الوضع ينافي ما اشتهر منهم من
 ان وضع المفردات ليس لافادة مسمايتها لاستلزامها
 الدور بل لافادة المعاني التركيبية اقول لا ريبه في ان
 اللفظ الموضوع يكون سببا لالتفات النفس الى المعنى
 وليس سببا لموضوع ابتداء من غير سبق علم به كيف
 واحضار اللفظ المعنى بعلاقة العلم بالوضع مستلزم
 للعلم بالمعنى فان ارادوا ينفي افادة المسميات نفى
 تحصيل العلم بها ابتداء فلا ريبه فيه كمن لا ينافي ما يدل
 عليه العبار فان المقصود من افادة بمعنى آخر ولا
 يستلزم كون الوضع لغرض المعاني التركيبية لجواز
 ان يكون لافادة المسميات بذلك المعنى الاخر وان
 وضع المفردات

كما في زيد قائم متلا فافاد وضع زيد ليس لافادة
 اللات المتخلفة ووضع قائم ليس لافادة
 معناه اعني ان ثبت له القيام للزوم العلم
 بمعناها قبل الوضع فلا يلزم الدور كما
 عرفت بل الوضع فيها لما يكون لافادة
 شئ من القيام لزيد تامل رسوله

المعنى لا يقتضي ما دل
 على هذه العبار بل ينافي ما اشتهر
 من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمايتها
 لاستلزامها الدور بل لافادة المعاني
 التركيبية اقول لا ريبه في ان اللفظ
 الموضوع يكون سببا لالتفات النفس الى
 المعنى وليس سببا لموضوع ابتداء من
 غير سبق علم به كيف واحضار اللفظ
 المعنى بعلاقة العلم بالوضع مستلزم
 للعلم بالمعنى فان ارادوا ينفي افادة
 المسميات نفى تحصيل العلم بها ابتداء
 فلا ريبه فيه كمن لا ينافي ما يدل عليه
 العبار فان المقصود من افادة بمعنى
 آخر ولا يستلزم كون الوضع لغرض
 المعاني التركيبية لجواز ان يكون
 لافادة المسميات بذلك المعنى الاخر

كفظة زيد متلا فافاد وضع زيد ليس
 لافادة ذات زيد لان العلم بالعلم
 بوضع موقوف على العلم بالمعنى
 لان الوضع نسبة بين اللفظ
 والمعنى والعلم بالطرفين مقدم
 على العلم بالنسبة فالعلم بالمعنى
 مقدم على العلم بالوضع اجبته
 بان المقدم والموقوف عليه العلم

بأن المقدم والموقوف عليه العلم
 بالعلم بالمعنى فان ارادوا ينفي افادة
 المسميات نفى تحصيل العلم بها ابتداء
 فلا ريبه فيه كمن لا ينافي ما يدل عليه
 العبار فان المقصود من افادة بمعنى
 آخر ولا يستلزم كون الوضع لغرض
 المعاني التركيبية لجواز ان يكون
 لافادة المسميات بذلك المعنى الاخر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

عليه السلام
الشيخ الفاضل
في كتابه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

اي جميع ما وضع بالوضع العام للموضوع له الخاص
مختلف الاضافه فانه ليس يمتنع في الموضوع
فانه يعلم من المضاف بالوجه كالمضاف مع مفعول
من كونه معلوما بالوجه كالمضاف مع مفعول
يكون القدر المشترك ذاتا لا ينقسم بالعدد
المشتركا لان اضافة الشيء يكون حاد من
احد وجهه

وضع جزئيات اسم الموصول ما يعلم بصله ويمكن ان يدفع
بمزيد كلف راينا تركه لاهله اولى واذا تقرر ان اللفظ
قد يكون موضوعا لكل واحد من الشخصات المعقولة بذلك
المشتركة المعبر من حيث الانصاف في علم ان تعقل ذلك
قد يكون لامرين لآلية وتقييد الموضوع له لان ان خصص المشترك
الآلية بالبيان فقال **تعقل** على صيغة المصدر او المما

المجهول من هذا المصدر والمضارع المجهول من مجرده
ذلك المشترك الـ بالرفع خبر للمصدر وبالنصب حال في
معمول الفعل **لوضع** لانه **الموضوع** له اي لا ذواته الموضوع
له عطف على الخبر ولا وقتا لانه الموضوع له عطف بحسب
المال على الحال لانه القدر المشترك بين الجميع ولانه المؤثر

في تفريع قوله **فالوضع** على كلية الوضع اما بمعنى كلية
الوضع وبلائية تسمية الوضع للمفهوم العام وضعا
اما الموضوع له عام واما بمعنى كلية نفس الوضع بمعنى
انه وضع واحد صور حيث تحقق بملاحظة واحدة
لانه

متعدد

الوضع هو الذي يوضع بالوضع العام للموضوع له الخاص
مختلف الاضافه فانه ليس يمتنع في الموضوع
فانه يعلم من المضاف بالوجه كالمضاف مع مفعول
من كونه معلوما بالوجه كالمضاف مع مفعول
يكون القدر المشترك ذاتا لا ينقسم بالعدد
المشتركا لان اضافة الشيء يكون حاد من
احد وجهه
الوضع هو الذي يوضع بالوضع العام للموضوع له الخاص
مختلف الاضافه فانه ليس يمتنع في الموضوع
فانه يعلم من المضاف بالوجه كالمضاف مع مفعول
من كونه معلوما بالوجه كالمضاف مع مفعول
يكون القدر المشترك ذاتا لا ينقسم بالعدد
المشتركا لان اضافة الشيء يكون حاد من
احد وجهه

متعدد عند التحقيق لانه تحقق الوضع لكل واحد وتعدد
النسبة بتعدد الطرف فكان هذا الوضع امرا واحدا
يندرج تحته امور متعددة كالامر الكلي والمراد بقوله و

الموضوع المتخصص

له وذلك يحصل بمجرد وصفه بانه متخص وليس المقصود ان يقصده
بيان ان الموضوع ما هو متخص يحتاج الى ان يحمل قوله الموضوع
على ان المتخصص على معنى ان الموضوع له كل شخص ملحوظ

بهذا المفهوم فانه استقصى البيان للموضوع له انفا
بما لم يبق حاجة هناك الى بيان له ولو لم يكن المقصود
اظهار التقاطع بينه وبين الموضوع له لم يتعرض له

فاذكر انه اراد ان الموضوع له كل شخص ملحوظ بهذا
المفهوم منشاءه مجرد التدقيق العاري عن التحقيق
وقد اشار بلفظ **ذلك** الى الوضع الكلي والموضوع

له المتخصص لم يثقل له ولم يخف بان يقول **مثل** **الاشارة**
كما هو الطريقة الشائعة في مقام التمثيل اي ما الى حال

لما قلنا ان الموضوع له كل شخص ملحوظ بهذا
المفهوم منشاءه مجرد التدقيق العاري عن التحقيق
وقد اشار بلفظ **ذلك** الى الوضع الكلي والموضوع
له المتخصص لم يثقل له ولم يخف بان يقول **مثل** **الاشارة**
كما هو الطريقة الشائعة في مقام التمثيل اي ما الى حال

الوضع هو الذي يوضع بالوضع العام للموضوع له الخاص
مختلف الاضافه فانه ليس يمتنع في الموضوع
فانه يعلم من المضاف بالوجه كالمضاف مع مفعول
من كونه معلوما بالوجه كالمضاف مع مفعول
يكون القدر المشترك ذاتا لا ينقسم بالعدد
المشتركا لان اضافة الشيء يكون حاد من
احد وجهه

الاهتمام بتميز هذا الاسم وتوضيحه حتى انه ثل مقام
المحسوس المشاهد واثان الى بعد المخاطب عنه
كحال دفته ونموضه الى ان كل دون الوصول اليه
هنا فاهام الفحول واما الى عظيتم وجلالة نفقه
يمكننا اللطاب في مقام السعي وثبتا له في خصيله
وقوله فان هذا **شاد** محتمل من احدها الاشارة بهذا
الى قسم اسم الاشارة الى اسم الاشارة مثلد ولفظ
مثلا اشارة الى وجود غير اسم الاشارة في هذا القسم
من الوضع ما يضرع به وقع ثابث **موضوعه** لتعدد
افراد ما اشير بهذا اليه وثابتها ان يكون المقص لفظه
هذا ويكون مثلا للاشارة الى وجود غير لفظه هذا
في اسم الاشارة وحق ثابث موضوعا لما للتعدد المتفاد
من كلمة مثلا واما ثابثا واول هذا باللفظة ولا يخفى ان
المناسب ان يقال موضوعه للاشارة الى الشخص اذ لا
فان في الحكم بكونها موضوعه ثم تعيين الموضوع له اذ لا
خفا

هذا هو المقصود
بالموضوع
في هذا القسم
من الوضع
ما يضرع به
وقع ثابث
موضوعه
للتعدد
افراد ما
اشير بهذا
اليه وثابتها
ان يكون
المقص لفظه
هذا ويكون
مثلا للاشارة
الى وجود
غير لفظه
هذا في
اسم الاشارة
وحق ثابث
موضوعا
لما للتعدد
المتفاد
من كلمة
مثلا واما
ثابثا واول
هذا باللفظة
ولا يخفى
ان المناسب
ان يقال
موضوعه
للاشارة
الى الشخص
اذ لا فان
في الحكم
بكونها
موضوعه
ثم تعيين
الموضوع
له اذ لا

هذا هو المقصود
بالموضوع
في هذا القسم
من الوضع
ما يضرع به
وقع ثابث
موضوعه
للتعدد
افراد ما
اشير بهذا
اليه وثابتها
ان يكون
المقص لفظه
هذا ويكون
مثلا للاشارة
الى وجود
غير لفظه
هذا في
اسم الاشارة
وحق ثابث
موضوعا
لما للتعدد
المتفاد
من كلمة
مثلا واما
ثابثا واول
هذا باللفظة
ولا يخفى
ان المناسب
ان يقال
موضوعه
للاشارة
الى الشخص
اذ لا فان
في الحكم
بكونها
موضوعه
ثم تعيين
الموضوع
له اذ لا

خفا في كونها موضوعه وانما الخفاء في الموضوع له ولا
يعد ان يكون موضوعه مركبا اضافيا من قبل الخذف
والاصال كخشف المقص عنه قوله **ومستاه** فلا يجمع
في تركيب واحد وان كان له جهتان على ان لقال ان
يقول الاشارة الى جهتي التي مستحسن وعلى اي تقدير
لا يصح ان سماء **المشار الى الشخص** ولا ينفع في صحة التمثيل
فان كل ما يكون ما وضع له شخصا لا يكون مثالا للوضع
الكل فلا بد ان يراد سماء كل اشار الى الشخص خصوصا
ملموظ بهذا المفهوم حين الوضع له حتى يندفع الثاني
ويقال مراده ان سماء المشار اليه بالاشارة الحسية
القريب الواحد المذكور الشخص بخصوصه على التقدير
الثاني ولا يعد ان استفاد الذكي والافراد من العيان
وان شاع مثلا في مطلق اسم الاشارة وان سماء المشار
اليه المفرد المذكور القريب في بعض والبعيد في بعض
على التقدير الاول

قوله موضوعه مبتدأ بمعنى موضوع له
لا بمعنى موضوع هو قوله ومسا خطف
عليه وقوله المشار اليه المشخص خبره و
الجملة خبر ان في ان هذا مثالا
اي من التقدير الذي
احدها جعل هذا في قوله فان
هذا اشارة الى قسم اسم الاشارة وثابتها
ان يكون المقصود لفظه هذا او من
التقدير الذي احدها
موضوعه ثابثا والتابث
وثابتها جعله مركبا
اصافيا بالخذف والاصالة
او من التقدير الاربعة
سراش
الاشارة للاشارة
الظلمة وهي موجودة
في العلم بقناعة
هذا هو المقصود
بالموضوع
في هذا القسم
من الوضع
ما يضرع به
وقع ثابث
موضوعه
للتعدد
افراد ما
اشير بهذا
اليه وثابتها
ان يكون
المقص لفظه
هذا ويكون
مثلا للاشارة
الى وجود
غير لفظه
هذا في
اسم الاشارة
وحق ثابث
موضوعا
لما للتعدد
المتفاد
من كلمة
مثلا واما
ثابثا واول
هذا باللفظة
ولا يخفى
ان المناسب
ان يقال
موضوعه
للاشارة
الى الشخص
اذ لا فان
في الحكم
بكونها
موضوعه
ثم تعيين
الموضوع
له اذ لا

[illegible]

لا يكثر لعل على الالة الملاحظة **تنبيه** قيل التنبيه يستعمل
في مقامين الاول الحكم البديهي الاول الثاني الحكم
المعلوم من الكلام السابق وهما الحكم البديهي الاول
وما ذكر في صورة الاستدلال تنبيه لازالة الحقايق
العارض بالنسبة الى الادهان القاصرة والظ
ان التنبيه بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتضمنه الكلام
السابق بحيث يمكن ان يعلم الحكم منه بادي القات
ويجتمل ان يغفل عنه الناظر في ذلك الكلام لعدم
كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله اذ لم يعهد استعمال
التنبيه في المعلوم الصريح من السابق ذكره ان
المذكور في صورة الاستدلال بيان الحكم فان الحكم
البديهي قد يكون سبب تحقيقه محتاجا الى البيان
وايدان عمل التنبيه على المعنى الثاني ظ شائع
لان استواء الوضع بالنسبة الى الجميع مستفاد من
السابق استفادة ظاهرة ويعني بقوله **ما هو هذا**
والله اعلم بالصواب

٧
 أي الموضوع بالوضع العام لكل متخض لان وضعه واحد والاشتراك هو مقدار الوضع
 كما في لفظ العين وضع تارة للباصرة وتارة للركبة وتارة للذهب الى غير ذلك والاشتراك
 ليس كذلك لانه موضوع لكل متخض بوضع واحد الا انه في حكم الاشتراك من حيث
 الاحتياج الى قرينة لارادة المتخض بعينه من بين المتخصصات

القبيل الموضوع بالوضع الكلي للشخصان ولك ان

يؤيد الوضع الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ

وقوله لا استواء نسبة الوضع بذكر الوضع دون ضمير

يرجح الاول وما استفاد من الحاشية التريفة

التريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يفيد الشخص

الابقرينة معينة على لفظ اسم الفاعل سلب الافادة

حيث انه مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه متخص الا

بقريته معينة واضحه بانه وان لم يكن مشتركاً لانقضاء

شرط الاشتراك وهو تعدد الوضع الا انه في حكم

الاشتراك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين

ما اراد به وتبعه شارحون ونحن نقول باهو من هذا

القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون القرينة

لان معرفته وضع الواضع لا يفيد الانتقال الى الموضوع

لاستواء نسبة الوضع على وجه تحقيق من الواضع الى

السميات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع لكل

شار

أي ان فهم
 كل متخض لفظ
 مساو دون الفهم
 متخض معين اذ لم يقع وضع
 الواضع عليها فلا يفهم الابقرينة

القبيل الموضوع بالوضع الكلي للشخصان ولك ان
 يؤيد الوضع الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ
 وقوله لا استواء نسبة الوضع بذكر الوضع دون ضمير
 يرجح الاول وما استفاد من الحاشية التريفة
 التريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يفيد الشخص
 الابقرينة معينة على لفظ اسم الفاعل سلب الافادة
 حيث انه مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه متخص الا
 بقريته معينة واضحه بانه وان لم يكن مشتركاً لانقضاء
 شرط الاشتراك وهو تعدد الوضع الا انه في حكم
 الاشتراك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين
 ما اراد به وتبعه شارحون ونحن نقول باهو من هذا
 القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون القرينة
 لان معرفته وضع الواضع لا يفيد الانتقال الى الموضوع
 لاستواء نسبة الوضع على وجه تحقيق من الواضع الى
 السميات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع لكل

القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون القرينة
 لان معرفته وضع الواضع لا يفيد الانتقال الى الموضوع
 لاستواء نسبة الوضع على وجه تحقيق من الواضع الى
 السميات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع لكل

مشار اليه لا يفيد نسبة هذا اللفظ الى خصوصية

ما لم يعرف تلك الخصوصية فلا بد من قرينة بها يلتفت

سارع اللفظ الى خصوصيته حتى يعرف بقوة ما

وقع من الواضع وضعة لها يفيد بها اللفظ لان

افادة اللفظ للموضوع له بخصوصية يتوقف على معرفة

وضعه له بخصوصية قبل كما يفرق بعدد الوضع في المشترك

ووحدة فيما هو من هذا القبيل يفرق يلزم تعيين

المعنى فيما هو من هذا القبيل وعدم لزومه في المشترك

وفيه نظر لانك عرفت انه لا يلزم ان يكون المعنى فيما

هو من هذا القبيل معينا كما في وضع اسم الفاعل لا

يقال من وجود الفرق انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصية

في المشترك ويلزم ملاحظة لا بخصوصية فيما نحن فيه

لانا نقول لانم اللزوم في المشترك اذ لو وضع لفظ

لطائفة من المعاني بوضع كلي ثم لاخرى بذلك الوضع

يكون مشتركاً لتعدد الوضع كيف ولولم يكن كذلك

بخصوصية

بخصوصية

بخصوصية

القبيل الموضوع بالوضع الكلي للشخصان ولك ان
 يؤيد الوضع الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ
 وقوله لا استواء نسبة الوضع بذكر الوضع دون ضمير
 يرجح الاول وما استفاد من الحاشية التريفة
 التريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يفيد الشخص
 الابقرينة معينة على لفظ اسم الفاعل سلب الافادة
 حيث انه مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه متخص الا
 بقريته معينة واضحه بانه وان لم يكن مشتركاً لانقضاء
 شرط الاشتراك وهو تعدد الوضع الا انه في حكم
 الاشتراك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين
 ما اراد به وتبعه شارحون ونحن نقول باهو من هذا
 القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون القرينة
 لان معرفته وضع الواضع لا يفيد الانتقال الى الموضوع
 لاستواء نسبة الوضع على وجه تحقيق من الواضع الى
 السميات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع لكل

القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون القرينة
 لان معرفته وضع الواضع لا يفيد الانتقال الى الموضوع
 لاستواء نسبة الوضع على وجه تحقيق من الواضع الى
 السميات فان معرفة لفظ هذا مثلاً موضوع لكل

لم يكن شيء من الافعال والحروف مشتركاً والظاهر ان لفظة
 ايتا عند من جعلها ضميراً او اللواحق بها قرأتين المراد
 من هذا القيل وان الكاف في ضربك وغلماك
 من هذا القيل لانه وضع تارة لكل مخاطب وقع عليه
 شئ وتارة لكل مخاطب اضيف شئ اليه وكذلك
 نظائرهما فاطلبها اذ كان الفارق بينه وبين المشترك
 لا يصلح ان يكون نفى تعدد الوضع فيه مطلقاً لتعدد
 الوضع فيه ضمناً ولا نفى تعدد الوضع فيه صريحاً اذ
 قد ينتفي في المشترك ايضا لبعض بمعنى اقبل وادبر
 اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحاً بل ضمناً اذ وضعه
 لجميع معانيه بحكم واحد كما يقال كل فعل موضوع لحدث
 هو مدلول ما اشتق هو منه ونسبته الى شئ معين
 وزمان ذلك لا تنسب ثم ذكر في دفعه ان المراد نفى تعدد
 الوضع صريحاً في نفس الموضوع او فيما اشتق منه او المراد نفى
 تعدد الوضع صريحاً في نفس الموضوع او جزئياً ان قلنا انه هو
 الموضوع

هذا انظر الى ان
 هو المادة فقط
 هو الحقيقة والمادة
 هو المادة فقط

بان المراد انه لا يند في المشترك بالذات من تعدد الوضع
 في الاشتراك في الشفقات بواسطة الماخوذ ولا خفا
 في هذا القيد خلاف الظاهر انه يخرج الكلام عن
 افادة ما سبق لاجله وهو ان ما هو من هذا القيل ليس
 مشتركاً هذه الكلمة ولا بعد ان يقال الحكم باشتراك
 مثل سمس لعدم اطلاع علماء العربية على الموضوع
 بالوضع العام للموضوع له الخاص من جنس وجعلهم
 كل ما بعد من هذا القيل موضوعات ملفوظة كل مع
 اشتراط ان لا يستعمل فيها بل في جزئياتها واما من
 انبه فلا يمان ان يقول باشتراك الافعال ذكر ان عدم
 افادة ما هو من هذا القيل الشخص لا بقرينة ينافي
 تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى نفسه
 ثم ذكر في دفعه انه يدل على المعنى من حيث انه مراد بنفسه

هذا انظر الى ان
 هو المادة فقط
 هو الحقيقة والمادة
 هو المادة فقط

٢٤

ان خروج العام يتوقف على تخصيص التعدد بالتعدد
 صريحا فالعمل على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد في
 التعريف مع انه لا يساعد تعريفات القوم وبالأجمل لا
 يوجد في كتب المشهور ما يفيد خروج الموضوع للامور
 المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك وتعريفات
 مساوية له فالقول بانه ليس بمشترك وتعريفات القوم
 قاصرة مما يرجع الى السيد معتمد ونحن لم نجد كس حصر

الظن بسيد المحققين قدس من يستدعي انه وجد
 التقسيم اي التقسيم هذه الالفاظ والعبارات المخصوصة
 او هذه المعاني المخصوصة ووجه التعريف بالتقسيم افادته
 اياه او هذه التقسيمات بان يكون المقصود بالذات
 نفس التقسيمات وتكون هي المعبرة فسمان الفائدة
 او مدلولها ولا اشكال في اطلاق التقسيم على ما تعدد
 افراده لان المصدر يطلق على المتعدد ما يطلق على
 الواحد والتقسيم في عرف ارباب التدوين ضم فيود متباينة

ان كان اللفظ
 هذه في صدر
 الكناية
 الى الحذف في
 هذه في صدر
 تقسيمه
 خلاصة

ان كان اللفظ
 هذه في صدر
 الكناية
 الى الحذف في
 هذه في صدر
 تقسيمه
 خلاصة

غير جازم فاجاب بما يقول ولا اشكال في
 التقسيمات من التقسيم لان اطلاقه على المقصود
 وهو ان يقال لا يجوز ان يكون مقصود

كالاتحاد بالنسبة الى الجوانب
 وانما يكون بالنسبة الى الجوانب
 انما يكون بالنسبة الى الجوانب
 انما يكون بالنسبة الى الجوانب

او متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه
 مفهوم اخص منه فاما بحسب الصدق او بحسب المفهوم
 وهو مجموع المقسم والقيد ويسمى كل من الامور المخصوصة
 بالقياس الى الكل الاعظم قوما وبالقياس الى الاخصر
 الحاصل من ضم قيد اخر فيما والكل الاعظم بالقياس
 الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذي

اقسامه متباينة تقسما حقيقيا وما ليس كذلك تقسما
 اعتباريا والعمدة في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادرة
 اذا اطلق التقسيم وما نحن فيه اعتباري لاجتماع العلم
 والفعل في زيد وليس حقيقيا كما قيل والاعلم في
 الاعتبار ان يكون التقسيم متضمنا لمحصو المقسم في
 التقسيمات اقسام اقسام متباينة تقسما حقيقيا وما ليس كذلك تقسما
 اعتباريا والعمدة في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادرة
 اذا اطلق التقسيم وما نحن فيه اعتباري لاجتماع العلم
 والفعل في زيد وليس حقيقيا كما قيل والاعلم في
 الاعتبار ان يكون التقسيم متضمنا لمحصو المقسم في

جعلها حاصرة والمحصو المعبر فيها قد يكون عقليا بان
 يحكم العقل مجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار
 حقيقيا وانما التقسيمات اعتباريا
 فكل ما لا يكون حقيقيا
 فكل ما لا يكون حقيقيا

حقيقيا وانما التقسيمات اعتباريا
 فكل ما لا يكون حقيقيا
 فكل ما لا يكون حقيقيا

للإستيفاق منجزته
غفل والألف واللام
أدخاله القفل الذي
فعله كل على المقصود
على إستيفاقه لأن
مكتبة

التواضع على ثلث مرات موجوب باعواب
سابقه وتحاوله بان ادخاله
كل في التفرغ ليكون عاقبة التفرغ
كما مضى على عليه

فيما بعد والثاني فالوضع
هو ان يضع الرجل يده
فيما بعد والثاني فالوضع
هو ان يضع الرجل يده

والمفرد بالوضع

اعلم ان لفظة بل
للموضوعات في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله

في آخر التبيينات وهذا الاعتبار لا يثبت الا باللفظ
الموضوع بل المراد اللفظ المفرد على ما قيد وذلك ظ
وبرد على قوله **اللفظ مدلوله اما كل** او **مستخلص** المراد
بما المدلول اما الموضوع له على ما قيل فلا يصح مطلقا قوله
فما بعد اوله ونسبة بينهما الا ان يكون مؤلّا بما سبقتي وايضا
في كلية النسبة وكذا المركبة فهما نظرون مستفيض للشي
تحقيق معنى الحرف ان شاء الله تعالى وما ذكر من ان وصف
مدلول الفعل بالكلية وصفه به بالجزئية مسامحة فاما
لا يثبت له لانه لا يقابل المدلول اكله هذا المعنى
المدلول المستخلص وايضا لا يصح قوله او حدث لان الموضوع
له بعض المصادق ليس احدث فقط بل احدث مع امر الله
كالضرية والضرية للمع والضرية للنوع ويمكن ان
يدفع الحق بان المقسم هو اللفظ المفرد وما هو لل
لفظان احدثهما للحدث والاخرى للعدد وجعل الحاجة
ايها اسماء في المسامحة لا شران الاحكام بينا
هذا ما في سابق من ان الحركة ليست بلفظ
وبقوله تخصيص في النوع
الجواب بالحق ان لا يتم في النوع
وهو كذلك لان الدالة على النوعية اما الكلية فقط او
في مع التوافق على كلا التقديرين لا يكون وهو النوع لفظين فافهم

في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله

اعلم ان لفظة بل
للموضوعات في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله

الاسم وانا المدلول للوضع الاعم فيدخل الفعل والمشتق
فيما مدلوله ذات وفيها مدلوله حدث بل يدخل باسرها
الموضوعات المستحص في احدثها تامل والاول اى اللفظ
الذي مدلوله كل مدلوله **اما ذات** وهذا التقدير كما ذكر
اولى من تقدير ما مدلوله ذات كما قيل لانه يجرى الى تقدير
مثله في كل تعديل لكلمة اما بخلاف هذا التقدير وهذا
التقدير اولى من جعل الاول بيان عن المدلول كما يستعمل
من ظه ما ينسب الى سيد المحققين من الحوائج على
هذه الرسالة لانه تاويل للذوق قبل الاحتياج لان مقتضى
السوق حمله على الاول من تسمى اللفظ ومحوه كما قيل الى
صرف الضمير عن الظ في مواضع من قوله وهو اسم **بجس**
واخوانه ثم الذات في يطلق ويراد به الحقيقة وقد
يطلق ويراد به ما قام بذاته وقد يطلق ويراد به المنقل
بالمفهومية ويقابله الصفة بمعنى غير المنقل كما ذكرنا
سيد المحققين في حواشي شرح التلخيص في بحث هل
وهي قوله وهو الحدث وهو المصدر
وهو المشتق وهو الفعل فيما سبقتي

في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله
في قوله تعالى
فما بعد اوله

وليس المراد هنا القائم بذاته ولا يخرج اليانض وامثاله
 تعريف اسم الجنس مع انه اسم الجنس اصطلاحا ويبقى واسطة
 في التقسيم فمختل ولا المستقل بالمفهومية ولا لبطل التعريف
 والتقسيم ولا الحقيقة والادخل المصدر والاشتقاق
 هذا القسم فلا يصح تقسيم اللفظ اليه واليهما وغاية
 التوجيه ان يقال براد بالذات المستقل بالمفهومية حيث
 والتوجيه كما يحصل يحصل بارادة الماهية مع التقييد
 ويعتبر قيدان بقرينة المقابلين اى ذات غير الحدث ولا
 نسبة بينهما ولا يخفى انه وان كان كلفا جادا لكنه اولى من ان
 يراد بالذات ما ليس بحدث ولا نسبة بينهما كما افيد لانه
 مع كونه كلفا كذلك براد عليه ما افيدانه يتوقف تعقل
 معنى الذات على نسبة بينهما مع توقف تعقل معناها على
 معنى الذات واسم الجنس قسم صاحب الفصل بما علق
 على الثاني وعلى كل ما اشبهه قال الشيخ ابن الحاجب
 اخراج المعارف عنه ولا يخفى انه شامل للمصدر والاشتقاق
 اى اسما الاشارة والموصولات فلا يميز زيادة
 فجعله فيما لها فاسد وفيه وتعرف الاستفادة التقسيم
 كان المصدر والمشتق اصطلاحا
 هذا التقسيم بان يقال
 اسم الجنس لفظا ومبدلولا
 كلفا وان كان حدثا ولا
 النسبة رولى

على ما قرر من تنقيصهما والقبول بان المرفق قسم من اسم
 الجنس لا يسميه القيدارة وينافيه ما سياتى انه علم
 من هذا التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان
 بيان قسم منه لا ينفع في الفرق بينهما وما يستفاد من
 الحواشي المنسوبة الى سيد المحققين في هذا المقام
 من ان اخراج المصدر عن اسم الجنس ليتفرع عليه بيان
 المشتق من حيث بان اخراج الفرد من التعريف لا يصح
 لغرض ما سبما الغرض الحاصل بدون الاخراج بان
 يقسم اسم الجنس وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر
 حتى يخصه لا يميز اري بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت
 الا ان يقال ذكر الامام الرازى في المحصول ان الاسم
 الذى مدلوله ط اما ان يكون اسما لنفس الماهية
 كلفظ السواد وهو المسمى باسم الجنس عند النحاة اولو
 امر ما بصفة وهو الاسم المشتق فجعل المشتق مقابلا
 لاسم الجنس وتبعه كثيرون وقع ينبغي ان يحمل الذات في
 مدلول المشتق من غير
 ان يكون مدلول اسم
 الجنس نفس الماهية و
 مدلول المشتق من غير

٢

هذا هو الجنس الذي لا يصدق عليه ان
يصدق عليه تعريف اسم الجنس لانه لا يصدق عليها ان
مدلولها ذات غير حدث وعدم صدق البواقي يتبقى
امر وهو ان المدلول يكون اما انه مجرد الذات
من غير اعتبار تعيين معناه كما هو المتبادر في العبادات حتى
يخرج من تعريف اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعده
علم منه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم مع مقتضى
السوق ان يكون المراد بقوله او حديث مجرد الحديث فيخرج
عنه المصادر المعرفة التي هي اعلام كنجار وسجنان قال
الشيخ ابن الحاجب وفعال مصدر معرفة كنجار واما
انه ذات سواء اعتبر مع التعيين او لا فيلزم ان يدخل
علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه علم منه الفرق
بينها وجعل قوله اما ذات بمعنى اما مجرد ذات وجعل
قوله او حدث اعم من ان يكون مجرد الحديث او هو مع التعيين
بعبارة العبادات وذكر انه ان اريد بقوله اللفظ مدلوله
اما على ان المدلول كله من غير اعتبار المعلوماتية يبطل الحصر
بعدم



بعدم الجنس وان اريد اعم يدخل علم الجنس فيما هو مدلوله كل
هو الذات وقيده انه يمتثل ان يراد بالذات مجرد من غير
اعتبار المعلوماتية فيكون اللازم كون علم الجنس واسطة
لادخوله في اسم الجنس فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية
اعلم احدا لأمري او نسبة بينهما في الخواشي المنسوبة الى
سيد المحققين لبيان حاصل فقرة اللفظ الذي مدلوله
كله فكانه قال المدلول كله اما حديث وحده واما غير
وحده واما مركب منهما وذلك ما بان يؤخذ غير الحديث
من حيث انه مقيد به على وجه من الوجوه المعبر في معاني
الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ الحديث من حيث انه منسوب
الى غير نسبة تامة خبرية او انشائية كافي الافعال
هذا المقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا الحصر العقلي
فلا يمتنع ان هذا انما هو الجنس لو كان كل
اعترفيه وفي الحديث قيد الوحدة لكونا مقابلين للثالث
وعمل قوله او نسبة بينهما على المركب منهما الا انه غير عنه
بعدم

هذا هو الجنس الذي لا يصدق عليه ان
يصدق عليه تعريف اسم الجنس لانه لا يصدق عليها ان
مدلولها ذات غير حدث وعدم صدق البواقي يتبقى
امر وهو ان المدلول يكون اما انه مجرد الذات
من غير اعتبار تعيين معناه كما هو المتبادر في العبادات حتى
يخرج من تعريف اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعده
علم منه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم مع مقتضى
السوق ان يكون المراد بقوله او حديث مجرد الحديث فيخرج
عنه المصادر المعرفة التي هي اعلام كنجار وسجنان قال
الشيخ ابن الحاجب وفعال مصدر معرفة كنجار واما
انه ذات سواء اعتبر مع التعيين او لا فيلزم ان يدخل
علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه علم منه الفرق
بينها وجعل قوله اما ذات بمعنى اما مجرد ذات وجعل
قوله او حدث اعم من ان يكون مجرد الحديث او هو مع التعيين
بعبارة العبادات وذكر انه ان اريد بقوله اللفظ مدلوله
اما على ان المدلول كله من غير اعتبار المعلوماتية يبطل الحصر
بعدم

بعدم الجنس وان اريد اعم يدخل علم الجنس فيما هو مدلوله كل
هو الذات وقيده انه يمتثل ان يراد بالذات مجرد من غير
اعتبار المعلوماتية فيكون اللازم كون علم الجنس واسطة
لادخوله في اسم الجنس فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية
اعلم احدا لأمري او نسبة بينهما في الخواشي المنسوبة الى
سيد المحققين لبيان حاصل فقرة اللفظ الذي مدلوله
كله فكانه قال المدلول كله اما حديث وحده واما غير
وحده واما مركب منهما وذلك ما بان يؤخذ غير الحديث
من حيث انه مقيد به على وجه من الوجوه المعبر في معاني
الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ الحديث من حيث انه منسوب
الى غير نسبة تامة خبرية او انشائية كافي الافعال
هذا المقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا الحصر العقلي
فلا يمتنع ان هذا انما هو الجنس لو كان كل
اعترفيه وفي الحديث قيد الوحدة لكونا مقابلين للثالث
وعمل قوله او نسبة بينهما على المركب منهما الا انه غير عنه
بعدم

بعدم الجنس وان اريد اعم يدخل علم الجنس فيما هو مدلوله كل
هو الذات وقيده انه يمتثل ان يراد بالذات مجرد من غير
اعتبار المعلوماتية فيكون اللازم كون علم الجنس واسطة
لادخوله في اسم الجنس فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية
اعلم احدا لأمري او نسبة بينهما في الخواشي المنسوبة الى
سيد المحققين لبيان حاصل فقرة اللفظ الذي مدلوله
كله فكانه قال المدلول كله اما حديث وحده واما غير
وحده واما مركب منهما وذلك ما بان يؤخذ غير الحديث
من حيث انه مقيد به على وجه من الوجوه المعبر في معاني
الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ الحديث من حيث انه منسوب
الى غير نسبة تامة خبرية او انشائية كافي الافعال
هذا المقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا الحصر العقلي
فلا يمتنع ان هذا انما هو الجنس لو كان كل
اعترفيه وفي الحديث قيد الوحدة لكونا مقابلين للثالث
وعمل قوله او نسبة بينهما على المركب منهما الا انه غير عنه
بعدم

وهو الذات المعينة المخصوصة

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث
ونسبة الى ذات كالفيضان فانه سيلان الماء والعمى
فانه عدم الابصار الا ان يزداد في التأويل ويقال المراد
او نسبة بينهما لا يكون جدنا بقية المقابلة تأمل والشار
اليه بقوله وذلك هو ذو نسبة لان قوله او نسبة بتقدير
ذو نسبة او نسبة لانه بمعنى ذو نسبة والتذكير للتذكير
ان المراد ذو نسبة اولاً مدلول اولاً ذكر ان المؤنث
الذي له مذكر من لفظه يجوز فيه التذكير لما ذكر ان النسب
التذكير باعتبار الخبر لان الخبر غير مقرر والتذكير فلو اعتبر

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

ليس

المبتدأ

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

المبتدأ ذلك كان مذكراً ويكون التقدير ما ذوان **يعتبر**
ولو اعتبر تلك كان مؤنثاً ويكون التقدير ما ذوان
انما الخبر وهو ذوان لان مبتدأ خبره ذوو مؤنثان
يعتبر الا ان يقال قوله ان يعتبر كونه بناوياً المصدر
في معنى اسم المفعول فالخبر نفسان يعتبر من غير تقدير
ذو فيكون امر تذكير مقرر او المعنى وذلك ما
معتبر نسبة **من طرف الذات** بان يجعل الذات مقيدة
بالنسبة وذلك وان كان اعم من ان يجعل الذات
منسوبة او منسوبة اليه لكنه مختص بما فيه الذات
منسوبة اليه وما وقع في عبارة المحقق الرازي قدس
سبح في شرح الرسالة ان معنى الرازي رمي منسوب الى
ذات ما ياتي ما ذكره لانه يستدعي ان تكون النسبة
في اسم الفاعل من طرف الحدث لكنه ينبغي ان يجعل ما
وقوله **وهو المشتق** ينبغي ان يجعل بتقدير وهو الاسم المشتق
فيوافق عبارة الانام في الحصول والافالمشتق لا
يكون مقابلاً للفعل بل يشمله اذا اشتقاق ان
ولا يخفى انه يمكن ان يقال ان
المراد بالمشتق في كلام اهل التقسيم
ما يكون مقابلاً للفعل من فروع ذلك كاف في
تصحيح كلامه كذا في حواشي القريباني حيدر

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا لان
يقال التزام المرفوع لها التوضيح ان ربطها بموصوفها في المشتق
من قبل ربط حال الثاني او من قبل ربط حال متعلق
الثاني بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار
نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع وقد
فيها تردد لا بد له من قاطع ويدخل في هذا القسم بعض
المصادر التي مفهومها حدث خاص تقوم من حدث

ياخذ لفظ من لفظ بان تغيب في المأخوذ جميع الحروف
 الاصول للمأخوذ منه مع الترتيب وتجعله موافقا
 للمأخوذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى
 أولا وقد زاد تغير ما فلا يجعل المقل مصدر اشتقا
 من الفعل كذا في مختصر ابن الحاجب وشروحه قال
 المصنف في شرحه على المختصر ويسمى اشتقا أصغر
 وقد يعبر الحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقا أصغر
 وقد يكتفى بمسألة الحروف في المخرج من غير اشتراط
 تمام الحروف ويسمى اشتقا أكبر ولا يشترط في هذين
 القسمين الموافقة بل يكتفى بالنسبة فيه هذا وقد
 ظهر مما فصلنا لك أمور أحدها أنه لا يصح بيان
 الاسم المشتق بما ذكره من وجوه مقل عنه ولا المقابلة بين
 المشتق والمصدر إلا على مذهبه لا يستفاد من ظ
 كلام المصنف في شرح المختصر أنه وافق المختصر في ترتيبه
 وبأنها أنه ينتقض البيان بالمقولة المشتقة من جملة لا
 الصواب في شرح المختصر المقابلة بين
 المشتق والمصدر لا على مذهبه لا يستفاد من ظ
 كلام المصنف في شرح المختصر أنه وافق المختصر في ترتيبه
 وبأنها أنه ينتقض البيان بالمقولة المشتقة من جملة لا

هذا ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من

هذا ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من

هذا ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من
 على ان ما ذكره هنا من

حول ولا تقع الأباله للفظ بها وامثالها إلا ان
 يقال مقص المصيان المشتق بالاشتقاق الأصغر
 قال العلامة الثاني المحقق التقار في قدس سره
 العزيز في شرح الترم ان الاشتقاق اذا اطلق
 يحمل على الأصغر وهذا اشتقاق المقولة اشتقاق
 أكبر اذا ليس فيه الموافقة في المعنى والاشتمال على
 جميع حروف الاصول وثالثها أنه بعد ينقض اشتقا
 لفظه الله وامثالها بما يكون معنى الأصل معتبرا في
 أخذه لترجيح التسمية لا اعتبار معنى المشتق فان
 الله اخذ من اليه بالكسر بمعنى لا بمعنى الذات
 الذي يتميز به بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة
 تعالى ونقد من جامع التمييز والموافقة المعبر
 في مفهوم الاشتقاق اعلم ان يكون يجعل معنى
 المشتق منه المشتق أو مرجح التسمية مستياه به قال
 المصنف في شرح المختصر والمشتق قد مر كاسماء الفاعل
 في باب التعليل انتهى

لا يغير ما حفظه مع غيره
 لا يغير ما حفظه مع غيره

لا يغير ما حفظه مع غيره
 لا يغير ما حفظه مع غيره

من دليل والتعريف المستفاد للفعل من قوله او من طرف الحدث

وهو الفعل بان يكون الحدث مقيدا بتلك النسبة وذلك

وان احتمل كون الحدث منسوباً اليه لكنه منحصراً بحسب

الاستفراء فيما يكون الحدث منسوباً منقضي ببعض

المصادر المتقوم من نسبة حدث الى ذات فان النسبة

فيه من طرف الحدث الا ان يؤول المقسم كاعرف وقد ذكر كنه

يتناول بلا تكلف لا فعال المنسلخة عن الزمان نعم وليس

واشترت بخلاف التعريفات المثقلة على الدلالة على

الزمان فانها محوكة الى تكلف ان المراد بالدلالة الدلالة

فواصل الوضع والى تكلف ان هذه الافعال في اصل

الوضع مع الدلالة على الزمان الا انها انسلخت

عنه لعارض الاستعمال فاذا كان الدلالة على الزمان

مقتضى في نظم البيان حذف استغناء لشرها عن

ذكرها اركان تاويل نفقة تعوية كلام المصنف نفع

جليل ودفع انتفاضة بالافعال الناقصة كدفع

انتفاض

التعريف بالخالصة عن الحدث والمداير

التعريف بالخالصة عن الحدث والمداير

انتفاض تعريف المصدر بمصادرهما ودفع تعريف

اسم المشتق بما يشق منها يحتاج الى مزيد تكلف هو

ان تلك الالفاظ في اصل وضعها دالة على الحدث الا

انها هجرت تلك الدلالة في الاستعمال كاهجرت دلالة

بعض الافعال على الزمان وكان الذي اشار اليه المص

في الفوائد الغياثية حيث قال اما الفعل فيدل على

النسبة وليست على حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد

يعزى عن الحدث ككان او عن الزمان نعم وليس بعيب

اذا استحدثت بر الحكم هذا وجعل يعزى في عبارته

من القرية النسب بهذا الغرض من جعله من العار وان

هذا التكلف وجعل الافعال الناقصة افعالاً

واخر اخرجها عن سلك الحروف لان نظيرهم في الالفاظ

انفسها وهذا التاويل اقرب من الضبط بما هو

احتمالها لما شاركها الافعال في الاحكام وهذا ظهور ان

ذكرنا ان القول بان نظيرهم في الالفاظ انفسها كذكر

في كونها ماضيا ومضارعا

في كونها ماضيا ومضارعا

في كونها ماضيا ومضارعا

في كونها ماضيا ومضارعا

في كونها ماضيا ومضارعا

وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
 الاجناس وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي مأخوذ مع
 تعينه الحاصل له في الذهن مع ان الغاية جعلوا لفظ العلم
 المفهوم شامل له يقال الفاضل في الباب العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه كشيء كطبعة او جنس
 كاسامة او معنى كسبحان وزور او وقتا كغدة هذا فلا بد
 ان يقال المعروف هو العلم اي العلم التخصيصي وكل هو
 المتبادر من اطلاق العلم وفيه ان المتبادر انما يعلم في غير
 مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر ان المقصد
 الى بيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم التخصيصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان العلم من تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم
 مختص بامعناه مشخص ولولا دلالة ما سياتي منه على
 انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس جعلنا تقسيمه
 اسما للعلم وعلم الجنس

وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
 الاجناس وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي مأخوذ مع
 تعينه الحاصل له في الذهن مع ان الغاية جعلوا لفظ العلم
 المفهوم شامل له يقال الفاضل في الباب العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه كشيء كطبعة او جنس
 كاسامة او معنى كسبحان وزور او وقتا كغدة هذا فلا بد
 ان يقال المعروف هو العلم اي العلم التخصيصي وكل هو
 المتبادر من اطلاق العلم وفيه ان المتبادر انما يعلم في غير
 مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر ان المقصد
 الى بيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم التخصيصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان العلم من تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم
 مختص بامعناه مشخص ولولا دلالة ما سياتي منه على
 انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس جعلنا تقسيمه

اسم للعلم وعلم الجنس
 من قول علم الفرق بين
 موافقا

وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
 الاجناس وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي مأخوذ مع
 تعينه الحاصل له في الذهن مع ان الغاية جعلوا لفظ العلم
 المفهوم شامل له يقال الفاضل في الباب العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه كشيء كطبعة او جنس
 كاسامة او معنى كسبحان وزور او وقتا كغدة هذا فلا بد
 ان يقال المعروف هو العلم اي العلم التخصيصي وكل هو
 المتبادر من اطلاق العلم وفيه ان المتبادر انما يعلم في غير
 مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر ان المقصد
 الى بيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم التخصيصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان العلم من تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم
 مختص بامعناه مشخص ولولا دلالة ما سياتي منه على
 انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس جعلنا تقسيمه

موافقا لما في كتاب الاصول في دفع عنه بعض الاعتراضات
 السابقة فتنبه لا يقال ينتقض باسماها الافعال فانها
 موضوعة لشخصيات هي الالفاظ بعينها بوضع مشخص
 وجعل اللفظ كليا لتعدد بتعدد اللفظ تدقيق
 فلسفي لا يلتفت اليه ارباب العربية لاننا نقول التحقيق
 ان اسماها الافعال لم يوضع لالفاظ الافعال بل هي
 في الاصل موضوعة للاجسام او الظروف او غير ذلك ثم وجفوا
 وخ ما هو مفرد منها في اصل وضعه داخل في اسم الجنس كمنه الاعلام المتقولة
 وما هو مركب منها خارج عن المقسم فاذا قيل ان تقسيم
 اللفظ الذي هو مدلوله كل الى الاقسام السابقة لا يصح
 ينتقض باسماها الافعال لعدم دخولها في المقسم
 نظير الاول اي اللفظ الموضوع لشخص وضعا كليا
 انما قد يفي في التقسيم ناخصا في هذا التقسيم والتقسيم
 السابق واخره في البيان متباعدا عن البناء بين القيم
 ويانه وقبل التقديم لمزيد الاهتمام فانه المقص الاصل
 الشخص

وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
 الاجناس وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي مأخوذ مع
 تعينه الحاصل له في الذهن مع ان الغاية جعلوا لفظ العلم
 المفهوم شامل له يقال الفاضل في الباب العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه كشيء كطبعة او جنس
 كاسامة او معنى كسبحان وزور او وقتا كغدة هذا فلا بد
 ان يقال المعروف هو العلم اي العلم التخصيصي وكل هو
 المتبادر من اطلاق العلم وفيه ان المتبادر انما يعلم في غير
 مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر ان المقصد
 الى بيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم التخصيصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان العلم من تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم
 مختص بامعناه مشخص ولولا دلالة ما سياتي منه على
 انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس جعلنا تقسيمه

اسم للعلم وعلم الجنس
 من قول علم الفرق بين
 موافقا

وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم
 الاجناس وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي مأخوذ مع
 تعينه الحاصل له في الذهن مع ان الغاية جعلوا لفظ العلم
 المفهوم شامل له يقال الفاضل في الباب العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه كشيء كطبعة او جنس
 كاسامة او معنى كسبحان وزور او وقتا كغدة هذا فلا بد
 ان يقال المعروف هو العلم اي العلم التخصيصي وكل هو
 المتبادر من اطلاق العلم وفيه ان المتبادر انما يعلم في غير
 مقام التعريف واما في مقام التعريف فالمتبادر ان المقصد
 الى بيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم التخصيصي ينافي ما سياتي انه علم من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس واعلم ان العلم من تقسيمات
 الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم
 مختص بامعناه مشخص ولولا دلالة ما سياتي منه على
 انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس جعلنا تقسيمه

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

من جميع هذه الرسالة وكذا الناحية في البيان ليكون
الاستقبال اليه بعد تفرغ في الحاضر عن الغير بالكلية
مدلوله انما معنى في غيره يعين بانضمام ذلك الغير
اليه وهو الحرف اي المدلول المطابق في اما معنى حاصل في
غيره يعين بانضمام الغير اليه بمعنى انه لا يكون له
تعين في نظر العقل أصلا فيحصل التعيين بذلك
الانضمام لا بمعنى انه يزول عنه ابهام وان كان بعد التعيين
كافي سواد زيد فان السواد يعين بانضمام زيد اليه
لا بمعنى انه يحدث له اصل التعيين بل بمعنى انه يزيد
تعيينه فلا ينقص التعريف بامثاله واللفظ حقيقة
فيما قصده والاستعمال في الغير ينوع من التجوز فلا يفوت
عبارة في البيان من حيث العيان نعم لو قال ينصوّر
بانضمام الغير لكان اظهر فان قلت كيف قصده
بكون المدلول معنى في غيره انه لا يتعقل الا بانضمام
غيره قلت قال الشيخ ابن الحاجب يقال الدار قيمتها

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

في

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

في نفسه كذا اي نظرا الى نفسها مع قطع النظر عن
الخارج اي من الجار والهاو وغير ذلك تقبل الاسم
الفعل ما دل على معنى في نفسه مع قطع النظر عن الغير
فلذلك قيل الحرف ما دل في غيره يعينه انه وان لم يستعمل
الشيء في غيره كذا بمعنى النظر الى غيره كقولنا قيل الاسم
والفعل ما دل على معنى في نفسه بمعنى مع قطع النظر
عن الخارج اخترع تركيبا مقابلا لهذا التركيب فيما يقابل
الاسم والفعل ووجه عدم تعقل معنى الحرف الا بعد
تعقل الغير على ما فصله ووضحه كمال لا يضاهي
المحققين في تصانيفه غير متقن ان معناه من حيث هو
معناه ما خوذ على وجهه يكون مرآة لتعقل الغير والمرآة
من حيث هو مرآة ملحوظة تبعا ونظرا ولهذا لا يمكن
ان يحكم عليه وبه لتوقفها على ملاحظة ما قصد به
شاهد الوجدان الصادق وانا اقول بجمل ان يكون
معنى قولهم ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى حاصل

الاسم الذي هو
الاسم الذي هو
الاسم الذي هو
الاسم الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

(۱۰۰) *Handwritten text in Persian script, likely a title or chapter heading.*

الذي هي نسبة إلى السراجر في والبصرة فان نسبة

(10) (11)

هذا هو الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

مع كون معناه مراد في نظم الكلام مع انه لم يقل احد
بالحذف في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان
يقصد بلفظ الآء جعل في حكم اللفظ حيث جعل
فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكدا ومسدلا منه واذا اريد
ان يكشف عنه ويعبر عنه يستعار له ضمير منفصل من
نحوات وهو هذا لكنه يشكل بهذا التحقيق جعله
داخل في تعريف الكلمة اذ لا يصدق عليه لفظ وضع
لمعنى مفرد اذ ليس هناك وضع وجعله من اقسام
الاسم لا يمتدح تحملا كان يقال المراد بالوضع في تعريف
الكلمة اعم من الوضع حقيقة او حكما ويقال المستتر كما
انه لفظ كتونه ملفوظا حكما كذلك موضوع حكمي
لاجراء احكام الالفاظ الموضوعه عليه والذي يخطر
بالبال ان المنوي دال غير اللفظ ونسبية ان يكون
التكلم في المتكلم والتخاطب في المخاطب وسبق الذكر
في الغائب فالواضع وضع هذه الامور لهذه المعاني

المقام في القول بوجودات الدال
على هذا المعنى لا يستعمل في هذا المعنى
لانه في حقيقة لا مجازي (محمدي)

الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

هذا هو الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

او ان ظرفية الخطاب وغير للظرفية من ظرفية الخاص
للعام وهذا القدر من المغايرة مما يمكن في ظرفية
واندفع ايضا ما ذكر ان قرينة ضمير الغائب هو سبق
الرجوع لا الخطاب كما هو الظاهر ولا يندفع بما قيل ان الخطاب
هو توكيدية الكلام الى الحاضر وهو الذي يفهم به خصوصية
ما يرجع اليه سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب لانه فاسد
اذ سبق زيد في زيد ضرب هو الذي يفهم به معنى الضمير
بطل احد سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب الذي يخاطب
به او غير وهناك ابحاث بدعية متبعة لو حفظتها
مكون لك ذريعة الى مقاصد هي عليه ذريعة الاول ان
كون الضمير موضوعا للشخص لو تم انما يتم في غير الضمير
المستتر وكذا كونه مفيدا بقرينة في الخطاب اذ لا موضوع
ولا مفيد هناك فضلا عن قرينة الافادة وذلك لان
الضمير المستتر على ما حققه بعض المتأخرين ليس لفظا
والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف اللفظ لم يلفظ
بضمير الغائب الرابع الى القدر المشترك وقولنا
الذي وضع بجزئية اسم الموصول ما علم بالصلة

الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله
الضمير المستتر في قوله

(۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰)
 (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰)
 (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰)
 (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰)
 (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰)

[illegible]

١٠٠

عقل الذي هو
صلة مذكورة في الكلام
^(بما المذكور الاول)
علام والاول قرينة
الاريد بالضمير
ان يكون اللفظ
الصلة فانها لا
تية بل على نسبة معلومة
من تلك النسبة العاوة
لا يخصص (م)
اف قد يكون الشخص
ضعه الذي هو
أي المضاف باعتبار الاضافة
الجنس أيضا كالمعرف
نوع ثم التبيين اما
لذا فاما حرف وهو
نية اما في الكلام وهو
وهو اسم الإشارة
واما الحقيقة

في الكلام المذكور المعرف باللام
 لا فرق في النعين نحو
 اللفظ بين الأعلام المشتركة
 والمضمومة (م)
 في اللفظ الموضوع المفرد ونفعه في
 المقام أنه يندرج في الأشكال المضافا
 بالفتحة قال
 حيث في أي
 أو لا فالفتحة في
 بين النعين جوفية
 كيف يكون بالفتحة البنية
 رتبة (هـ)

على أن الهمزة تعد الحروف
 في الأضافة فتبدأ أضافة النطق
 في النطق بالهمزة في بعض الألام
 ضوئية كالألف والهمزة
 ها وباء ودني زيد غير ما بدأ دني زيد
 أو أحد ما صدق عليه العياران
 الصادق في قوله العياران
 (م)

والموصول اولاً هو قضية في
سابقاً ما منعك
في انه يستفاد من
بين المستفاد مما
ل في ما سوى الدم
ض على كون المضمور
از كبر ما يستعمل
لك تقضيداً والقو
لا يعتد به الالاع
العاشران في
شرح للوجه النظر
ض على المضمور الغائب
بدل اللفظ الموضوع
في الاقسام المذكورة
اكتث اقول اسماء

نسبة معلومة لخرية وه
 في هذا كلامه وقد عرف
 للمقام أيضا ذكر ولا يخفى
 فوائد الغياثة ان التعر
 علم ليس من جوهر اللفظ
 بالقرينة وفيه نظر اعتر
 ل موضوعي للشخص
 م الكل وقد فصلناه
 عمل في الكل مجاز بغيد
 قول سيأتي في التنية
 فاب وكلية نظر ونحن ن
 سقط به هذا الاعتراض
 في الاراد عدم التنية
 بالوضع العام لا يخصص
 عروف التني من وكذا السما

واما الى
 الاضواء
 في هذا
 كلام الف
 والنداء
 والموصو
 في المفرو
 بان المس
 قوى او
 ضمير الف
 على وجه
 فنشأ
 للشخص
 از اسماء
 في هذا

أكتب ليس مما نحن فيه إذ أكتاب الذي هو عبارة عن
 الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدّد إلا بتعدّد
 اللفظ وذلك التعدّد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب
 العربية إلا يرى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل
 وضعاً شخصياً لا نوعياً يجعل الموضوع امرئ متعينا
 لا متعدداً فاسم أكتاب موضوع لامرؤ واحد ملحوظ
 بخصوصه فلا يكون موضوعاً بالوضع العام وأما
 أسماء حروف التهجى فموضوعات لمفومات كليان صاغات
 على متعدّد يرشدك اليه قول الصرفيين كل وأومض
 مفتوح ما قبلها تقلب الفا وقولهم كل وأوقعت
 رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها تقلب ياء وقولهم
 كل همتى ساكنة بعدهم متحركة تقلب بما يجانس
 حركة ما قبلها إلى غير ذلك فإن قلت إذا لم يتعدّد
 اللفظ عندهم بتعدّد التلفظ ولم يعتبر ذلك التعدّد
 فكيف يكون ما يطلق عليهم أسماء حروف التهجى متعدداً

لا اله الا الله
محمد رسول الله

حتى يقال انها موضوعات لمفهوم كلية صادرة على متعدد
قلت كانوا اعتبروا تعدد الحروف بتعدد وقوعها
في الكلمات مثلا يجعلون واو القول غير واو الرضوان
فإذا كان التعدد المتفاد من ادخال الكل على هذه
الاسماء هو التعدد الحاصل بتعدد اللفظ فيما لا
يلتصق اليه **الخاتمة** **تشمّل على تنبيهات** الخاتمة مبتدأ
قوله تشتمل على تنبيهات خبر فلم يجعل على سنن اخويها
للفن وجعل الخبر محذوفاً وتشتمل حالاً من المتدأ
او حال متعلقاً بالخبر اي الخاتمة هذه حال كونها
مشملة او هذه التي تذكرها حال كونها مشتملة حفظاً
للسنن المملوك في اخوية خروج عن سنن التوجيه على ان
في التوجيه الاخير الذي قيل حذف الموصول مع بعض
صلته والراجع مسقط وقيل المراد بالتنبيهات اما هذه
الالفاظ والعبارة فيكون المراد الاشتمال على كل ما
لا على جميعها والالزم اشتمال التي على نفسه لان الخاتمة
الموصولة هو قوله يتركز البعض الغير المحذوف
قوله تشتمل

فوله تشمل على تنبيهات خبر فلم يجعل على سن أخوها
للفن وجعل الخبر محذوفاً وتشمل حالاً آمن المستد
أو حالاً متعلقاً بالخبر أي الغائبة هذه حال كونها
مستتلة أو هذه التي ذكرها حال كونها مستتلة حفظاً
للسن المسلول في أخوية خروج عن سن التوجيه على أن
في التوجيه الأخير الذي قيل حذف الموصول مع بعض

عن قولنا ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من
 نواع ايتها فانظر واعلم ان من اجل التسميات
 التي لم يستحق المقام ذكرها ان تعريف المعرفة بما وقع
 لشيء بعينه كما وقع في كلام القوم ضخم بظاهره ولا يحتاج
 الى تاويله بما وقع فيه اقوام لم يالوا التحقيق الذي
 اختار المصنف في وضع اسماء الاشارة والموصول
 المضمرة وذلك انهم لما اشكل عليهم وضع هذه الامور
 للشخصان الغير المتناهية لعدم احاطة الذهن بها

في قوله التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من

في قوله التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من

في قوله التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من

في قوله التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من

في قوله التسمية تطلق على معينين فتذكر
 المصدر في قولنا الاول الثلاثة شجرة واخواته فافهم
 وقد عرفت ان التسمية تطلق على معينين فتذكر
 سيظهر لك في انشاء شرح كل تسمية ان وسمي بالتسمية من

كونها افعالاً لمن ان المراد بملولها النسخة والمطابق
 على ما قيل ومن غير احتياج تاويل قوله فهي اسما الى انها
 ليست حروفاً على ما أفيد لان تلك الثلاثة عبارة عما هو
 تحت الموضوع للشخص فلما لم يكن مدلولها في غيرها
 تعين كونها اسما **الثاني** أي لثنية الثاني هذا
الإشارة العقلية المعهودة التي هي قرينة الموصول
 لا مطلق الإشارة العقلية إذ لا يصح أنها لا تفيد
التشخيص ولا ينطبق عليه ما ذكره من الدليل لجواز ان
 يكون الإشارة مفيدة للتفيد بالجزم ولو قال
 القرينة العقلية لكان أظهر في إرادة المعهودة
 اختار الإشارة للإشارة إلى القرينة العقلية إشارة
 كالحسنة ولو جعل قوله وان كانت في غير فإما حسنة
 وهو اسم الإشارة أو عقلية وهو الموصول بتقدير
 فإما إشارة حسنة أو إشارة عقلية كانت عبارة
 هنا موقوفة الى ما هو الظاهر لكنه خلاف الظاهر ووجه
 فلا ينفى

أي الإشارة العقلية من حيث كونها
 للفظ المفرد وإنما قلنا من حيث كونها
 قرينة لا غير ثمانية فنية عقلية لا يخصص في الموصول
 أو منه المضاف أو فاعله
 ان تلك الإشارة العقلية لا تفيد التشخيص انه علم مما
 سبق انها قرينة الموصول لا غير فيكون الإشارة إشارة
 الى النسبة الخيرية إذ قرينته لا تكون إلا الصلة كما علم
 بالاستقراء ومعلوم ان الموصول المعلوم قبل القرينة
 المفيدة للتعيين أمر كلي فاذا قرن بالصلة تفيد بال
 لحدوث الكلي المستنبط من الصلة فان المفاد من الذي
 ضرب بتفديد مفهوم الذي بالضرب وفي الذي هو
 انسان بالانسانية وبهذا القدر لا يتشخص فان
تفديد الكلي بالكل لا يفيد التشخيص أي الجزئية وذلك
 ضروري أو نظري مبني بان المضموم والمضموم
 اليه كليان فلا يحصل التشخيص ومنع ذلك بانه اذا
 جاز حصول التخصيص في الكلي بانضمام الكلي اليه
 بحيث ينحصر في فرد فلم لا يجوز حصول المعنى به حيث يقع
 فرض الشركة فيه ودفع بان يلزم من المضموم والمضموم
 اليه يجوز العقل صدق على جميع ما عداه فيجوز صدق
 لا ينفى

أي بالعلومية التسمية لا التخصيص لأن
 الموصول الذي لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 التفيد الأول لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الأول لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الثاني لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الثالث لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الرابع لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الخامس لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم السادس لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم السابع لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم الثامن لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم التاسع لا ينفك عنه من تفديد ما هو
 المضموم العاشر لا ينفك عنه من تفديد ما هو

ان لا يتناول قرينة الغائب ولا يصح عطفها على
 الخطاب لان براد بالحق لاشارة الحسية ولا يخفى بعد
 ولا يرد ان قرينة ضمير الغائب قد لا يفيد الشخص
 لانه الموضع وقد يكون كلياً كما يستحقه لك في التنبيه
 العاشر ولا يخفى ان عدم افادة مجردة لاشارة العقلية

ان المقصود بالتنبيه الفرق بين المضمور والعلم وفاد
 التقسيم الغير الشامل لاسم الاشارة لانه علم من
 السابق الا انه صرح بانه علم من السابق تأكيداً لما استفا
 من التنبيه وتصرياً بان وسببه بالتنبيه لهذا لانه حكم
 بديهي علمت اي تمكنت من العلم تمكناً تاماً
 هذا اي مما سبق في التقسيم الفرق بين العلم والمضمور حيث
 علم ان الوضع في احدهما شخصي وفي الاخر كلي واما
 الفرق ايضا بان الموضوع في احدهما متعدد و
 الاخر كافي فليس شاملاً للعلم المشترك الذي هو
 احوط العلم الى الفرق بينه وبين المضمور والظ
 ان المراد معلومية الفرق بين العلم والمضمور حيث
 يتميز كل علم من كل مضمور كما علم الفرق بين العلم والمضمور
 علم بينه وبين اسم الاشارة بل بين الثلاثة الا ان خص
 ذلك الفرق بالعرضية ان تقسيم غير مفقود لهذا
 الفرق دون الفرق بين العلم واسم الاشارة وبين الثلاثة

في قوله ان
 لا يتناول
 قرينة الغائب
 لان براد
 بالحق

ان لا يتناول قرينة الغائب ولا يصح عطفها على
 الخطاب لان براد بالحق لاشارة الحسية ولا يخفى بعد

ان المقصود بالتنبيه الفرق بين المضمور والعلم وفاد
 التقسيم الغير الشامل لاسم الاشارة لانه علم من
 السابق الا انه صرح بانه علم من السابق تأكيداً لما استفا
 من التنبيه وتصرياً بان وسببه بالتنبيه لهذا لانه حكم
 بديهي علمت اي تمكنت من العلم تمكناً تاماً
 هذا اي مما سبق في التقسيم الفرق بين العلم والمضمور حيث
 علم ان الوضع في احدهما شخصي وفي الاخر كلي واما
 الفرق ايضا بان الموضوع في احدهما متعدد و
 الاخر كافي فليس شاملاً للعلم المشترك الذي هو
 احوط العلم الى الفرق بينه وبين المضمور والظ
 ان المراد معلومية الفرق بين العلم والمضمور حيث
 يتميز كل علم من كل مضمور كما علم الفرق بين العلم والمضمور
 علم بينه وبين اسم الاشارة بل بين الثلاثة الا ان خص
 ذلك الفرق بالعرضية ان تقسيم غير مفقود لهذا
 الفرق دون الفرق بين العلم واسم الاشارة وبين الثلاثة

ان العلم المشترك
 لا يتناول
 قرينة الغائب

ان لا يتناول قرينة الغائب ولا يصح عطفها على
 الخطاب لان براد بالحق لاشارة الحسية ولا يخفى بعد

ان لا يتناول قرينة الغائب ولا يصح عطفها على
 الخطاب لان براد بالحق لاشارة الحسية ولا يخفى بعد

عن تقسيم الجزئي علمت فساد اخراج الموصول عنه والا
لكان دخاله فيه فاسداً فيكون تقسيه فاسداً ويمكن ان يكون

يقدر ان يفسد ايضا
فيما هو مفعول به

نحو قوله تعالى
فان كانا من جنس واحد
فان كانا من جنسين
فان كانا من جنسين
فان كانا من جنسين

والضمير للجزائين المملوكة بالقدر المشترك فجعلوا
التعيين المعبر في الاول حين الاستعمال مستفادا
من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع كما قيل واقامهم

الصورة بخلاف الضمير فانه لم يعمل في
 قسم منه هو الضمير الغائب في الجملة فجعلوا
 في الجملة

أرجع إلى المعنى أو إلى اللفظ وإن وجه
 الكلام في قوله أنه راجع إلى اللفظ
 وهو غير صحيح بل الذي
 فيه راجع إلى الترتيب الذي
 ذكره في قوله لا ينقل بالمعنى
 الثاني فلا بد من معنى
 قول الخاتمة لفظي
 على أنه أن معنى لفظي
 غير قول الخاتمة أنه
 أي اللفظ غير مستقل
 المفهوم وهو ظاهر لفظ
 العبارات أعني مفردات

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١



سوق الكلام وجهها أن هذا القيد لا يعتد به
 الاسم والفعل فيكون الحرف فيهما وأن انعكاس
 التعريف يقتضي أن يكون كل ما ليس غير مستقل بالمفهو
 غير حرف فيكون اسما وفعل لكن في صحة هذا المفهوم
 من تعريفهم نظر إذا الفعل أيضا يدل على معنى لا يستقل
 بالمفهومية وهو تمام معناه والنسبة التي هي جزء معناه
 وكذلك بعض الأسماء كاسماء الدالة بجوهرها على ما
 يدل عليه حرف التعريف كاسياني والأسماء المضمنة
 لمعاني الحروف والأقوال بان معنى من معاني الفعل وهو
 الحدث أو معنى من معاني تلك الأسماء وهو الذات يستقل
 بخلاف الحرف فإنه لا يستقل معنى من معانيه لو سلم صحة
 مفضي إلى محل التعريف على ما لا يجمله وبما قرنا يظهر
 أن الاكتفاء في نقص تعريف الحرف بالفعل كما اشترط
 من ضيق العطن وما أفيد أن ما ذكر في التنبيه الثامن
 أن الفعل والحرف يشتركان في أنها يدلان على معنى

(هذا هو الوجه الثاني في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الثالث في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الرابع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الخامس في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه السادس في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه السابع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الثامن في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه التاسع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه العاشر في تعريف الحرف)

باعتبار

باعتبار كونه ثابتا للغير في بيان معنى الفعل غير مستقل
 بالمفهومية فيناقض ما يفهم من قوله بخلاف الاسم والفعل
 فيجب أن المفهوم هنا أن معنى قولهم أن الحرف في عدم
 الاستقلال بخلاف الاسم والفعل وهذا لا يناقض
 الحكم بأن الفعل لا يستقل بالمفهومية ولا يذهب
 عليك أن الأولى أن يقول بخلاف قولهم في تعريف
 الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه ليعلم معنى
 تعريفهم مع معرفة حال الاسم والفعل وقد أفيد
 أن قوله بخلاف الاسم والفعل في حيز التنبيه ولم
 يبق تماثل في التقسيم أن الاسم والفعل يستقل
 بالمفهومية إلا أن يقال كون اللفظ بحيث يكون
 معناه في غيره ليس إلا معنى الحرف هذا وفيه أن
 الاستفادة العبارة أنه في حيز معنى قولهم كما عرفت
 لأنه في حيز التنبيه ثم أن كون اللفظ بحيث يكون
 معناه في غيره مختصا بالحرف مما لا يستفادة القيمة

(هذا هو الوجه الأول في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الثاني في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الثالث في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الرابع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الخامس في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه السادس في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه السابع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه الثامن في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه التاسع في تعريف الحرف)
 (هذا هو الوجه العاشر في تعريف الحرف)

بل استفادانه من جملة ما وضع للشخص بالوضع الكلي
 وليس ما يكون معناه في غيره ^{والا الحرف تأمل النسبة}
الخامس هذا قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق
 ان ضارباً الاولى بالضمير الراجع الى المشتق لا يرد
 على هذا الفعل قيل بجمل ان يراد الحد المستفاد من
 التقسيم فانه علم منه ان الفعل مادل على حدث ونسبة
 اعتبر من طرف الحدث بخلاف المشتق فانه يدل على
 الحدث والنسبة المعبرة من جانب الذات ويجعل ان
 يراد الحد المشتهر في قول النحاة اعني مادل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الارضتين الثلثة وعلى التقديرين
 قوله فانه مادل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها
 بيان لعدم الورد اقبائياً الحد المستفاد من هذا
 التقسيم بجعل ضميرانه للفعل او الحد وبأبي عنه ذكر
 وزمانها اذ لم يستفد ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر
 وزمانها اشارة الى هذا القيد مراد في بيان
 في نفس الامر في زمان
 الفعل انما هو في زمان
 زمانه لا في زمانه
 زمانه لا في زمانه

بيان عدم الورد اقبائياً الحد المستفاد من هذا التقسيم بجعل ضميرانه للفعل او الحد وبأبي عنه ذكر وزمانها اذ لم يستفد ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر وزمانها اشارة الى هذا القيد مراد في بيان في نفس الامر في زمان الفعل انما هو في زمان زمانه لا في زمانه زمانه لا في زمانه

في نفس الامر في زمان
 الفعل انما هو في زمان
 زمانه لا في زمانه
 زمانه لا في زمانه

الفعل والمستفاد المستفاد من
 بيان عدم الورد اقبائياً الحد المستفاد من هذا التقسيم بجعل ضميرانه للفعل او الحد وبأبي عنه ذكر وزمانها اذ لم يستفد ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر وزمانها اشارة الى هذا القيد مراد في بيان في نفس الامر في زمان الفعل انما هو في زمان زمانه لا في زمانه زمانه لا في زمانه

الفعل في التقسيم ترك لشهرته وان الاسباب ان يقال
 وقد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان حد
 الفعل لا يرد عليه ضارب اذا المتبادر مما ذكره ان ما
 يحصل من الفرق دفع ما كان قبله واراد على الحد لانه
 هذا لا يرد عليه ذلك وايقاباً بيان مودى النحاة وحال
 بمقتضى هذا الفرق فمعنى قوله انه اعم للفعل
 بمقتضى هذه المشهور او هذه المشهور ومضمونه مطلق
 دل على حدثه بان يكون المعنى في عبارتهم كناية عن
 الحدث المنسوب الى شئ بان يكون النسبة معتبرة
 من جانب الحدث وما ذكر ان التعريف المشهور مستغنى
 بما ذكر في تصحيحه من ان المراد بالاقتران الدلالة
 بحسب اصل الوضع من هذا الوجه فانه عليه ان لا
 تاويل اذ ليس هذا صريح معنى الاقتران وليس راجحاً
 على التاويل المستفاد من فرق المصنفين عليه نعم
 نتيجة انه ينبغي ان يقول فانه مادل على حدث اعتبر

بيان عدم الورد اقبائياً الحد المستفاد من هذا التقسيم بجعل ضميرانه للفعل او الحد وبأبي عنه ذكر وزمانها اذ لم يستفد ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر وزمانها اشارة الى هذا القيد مراد في بيان في نفس الامر في زمان الفعل انما هو في زمان زمانه لا في زمانه زمانه لا في زمانه

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

نسبة الى موضوع يظهر ما هو سبب عدم الورد
بمقتضى الفرق وأما بيان حال ضارب على وجه يتضح
عدم وروده وح كونه مانافية ومعنى قوله فانه اه فاف
ضارب لم يدل على حدث ونسبة الى موضوع وزمان
تلك النسبة وهو الاظهر بالنظر الى الضمير لوت
مقتضى ظ السوف رجوعه الى ضارب الا ان الشائع
المبادر من مثل هذا القول انه ما دل الموضوع والشائع
في النفي لم يدل ولا تدل وهذا راجع جعلها موصولة
على جعلها مانافية فيما نسب اليه قدس سره من الحواشي
وليس قوله ونسبة الى موضوع تكرار الاعتبار بالنسبة
في مفهوم الحديث حيث قال ما قام بشئ كاذب في شرع
المطالع لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق الحديث
الدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار الحديث في
مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم اعتبار النسبة
تكرار النسبة في مفهوم الفعل وانما قال ونسبة الى

فان الفعل كونه مثلاً يدل على الضرب وهو ما
يصدق عليه الحديث ولا يدل على الحديث
يلزم التكرار لئلا يفتقر احد الطرفين

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

والتحقيق

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

موضوع ولم يقل الى شئ ليعلم ان مدلول الفعل النسبة
بطريق القيام لا بطريق الوقوع ولا يخفى ان المواد با
نسبة الانتساب لا ما هو فعل المتكلم وما ينبغي ان
يتبين عليه انه لم يراع الترتيب في ذكر التنبيهات والا
لقد تم هذا التنبيه على ما تقدم تقدم متعلقه
ولو كان بصدد تقديم ما يتعلق بالاهم من تحقيق
معنى الحرف واخوانه لقدم كثيراً من التنبيهات الالية
على هذا التنبيه وما يليه تامل التنبيه السادس
هذا وقوله ومنه يعلم معطوف على محذوفين
ومنه يعلم وليس معطوفاً على قوله وقد عرفت من
الفرق وما يماثله مناسبق لمع الفصل بقوله
السادس واكثر ولا على قوله السادس هذا لعدم
مقام الوصل وليس المقدر منه يعلم امور مما سبق
اذ لا وجه لذلك في التنبيه السادس ومع جعله
دليلاً على ان ليس الخبر لقوله السادس ما بعده والاهم

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

بأنه لا بد من أن يكون
المراد بالشيء المذكور
في المتن هو الشيء
الذي هو المراد به
في المتن المذكور

التعيين الماحصل للدم

بالافادة او الى انه معنى غير مستقل ويستفاد من ظه قوله
ثم جاء التعيين انه بصدد الفرق بين مطلق اسم الجنس
معرفا بالدم او مجردا والافتي الفرق بين اسم الجنس
الغير المعروف بالدم وعلم الجنس كفي ان علم الجنس
وضع لمعين بخلاف اسم الجنس وانما قال من اللدم
اشارة الى ان الاضافة دخيلة في تعريف الجنس
واصلها العهد وهي في الجنس بالحقة بالدم على ما
تقرر في موضعه واعلم ان هذا الفرق انما يحتاج اليه
على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية فقط والجنس اللدم
اما من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهي
المعنى بالفرد المنشور واختاره علامة الثاني بقا الشيخ
الوضي فلا يحتاج اليه التنبية **التابع** هذا قد عرفت ان
الحرف يدل على معنى في غير تعقل باضمام ذلك الغير
اليه واذا لم يكن تعقله الا باضمام ذلك الغير اليه فلا
يتعين معناه عند السامع الا باضمامه اليه فغاه

الافادة او الى انه معنى غير مستقل ويستفاد من ظه قوله
ثم جاء التعيين انه بصدد الفرق بين مطلق اسم الجنس
معرفا بالدم او مجردا والافتي الفرق بين اسم الجنس
الغير المعروف بالدم وعلم الجنس كفي ان علم الجنس
وضع لمعين بخلاف اسم الجنس وانما قال من اللدم
اشارة الى ان الاضافة دخيلة في تعريف الجنس
واصلها العهد وهي في الجنس بالحقة بالدم على ما
تقرر في موضعه واعلم ان هذا الفرق انما يحتاج اليه
على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية فقط والجنس اللدم
اما من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهي
المعنى بالفرد المنشور واختاره علامة الثاني بقا الشيخ
الوضي فلا يحتاج اليه التنبية **التابع** هذا قد عرفت ان
الحرف يدل على معنى في غير تعقل باضمام ذلك الغير
اليه واذا لم يكن تعقله الا باضمام ذلك الغير اليه فلا
يتعين معناه عند السامع الا باضمامه اليه فغاه

بمعنى

بهم تحضله وتعينه بما هو فيه وقد عرفت ان الموصول
يدل على معنى مستقل تعينه عند السامع بقونه مضمونا
الصلة وهو معنى في الموصول فظهر ان حال الموصول
في التعيين على عكس حال الحرف بنا على ما بينه بقوله
فان الحرف يدل على معنى في غيره معقول باعتبار
تعينه وتحضله وتعينه بما اي بذلك الغير الذي هو
اي معنى الحرف معنى فيه فتعينه عند السامع متعلق بما
هو معنى فيه والموصول بهم اصطلاحا حيث جعل النجاء
المبهم اسم الموصول واسم الاشارة ولغة عند السامع
متعلق بهم او بما بعده من قوله يتعين بما هو معنى فيه
قدم عليه اشارة الى ان التعيين بمعنى فيه مقصور على
السامع اذا المتكلم لا يجب ان يعينه في نفسه بالصلة بل
لوجهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب تعينه بها الصم
ان يذكر الموصول بهذه الصلة اذا الموصول موضوع
لما علمه المخاطب بالصلة وفي بعض النسخ بمعنى فيه

اي تعقله موقوف على تعقل
الموصول بنا على ما يوضح به
التم بعيد هذا رسول

على لعدم وجوب تعينه عند المتكلم

توضيح قول المصنف
على الأصلان الصلة موقوفة
على الصور من حيثية أنها صلي
وهو على من حيثية أنها صلي
تعلقا بتعلق
المصنف

وتوضيحه أن الصلة بمعنى في الموصول إذا الصلة انما يتم
بربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العائد وتعلق
ذلك الربط يتوقف على تعلق الموصول والصلة
حيث أنها صلة بمعنى غير مستقل بالمفوضية انما يتعلق

طامه فائدة حلية وإياك أن تحمل قوله يعني بما
هو معنى فيه على أنه يعني بمعنى حاصل في معنى
الموصول قائم به كما يعود إليه القراء من تزيين النظر
وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول فاعترضوا

وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول فاعتراض
عليه بما ذكره انه يبادر الى الفهم من هذا الكلام ان
معنى الحرف حاصل في تعلقه قائم به كما ان معنى الموصو
ل محل المضمون الأصل وهو فاسد لان تقاضيه بمرة
ان معنى الحرف فعال

الاستفهام ويعتذر بما ذكر من ان الظاهر تركه
لعل ما يترك اليه الظاهر ان الحرف ما يدل على معنى
الظاهر ويعتذر اليه بما ذكر

4

(۱) این کتاب در دسترس است و می تواند به عنوان یک منبع برای مطالعه بیشتر استفاده شود.

[illegible][illegible]

منه

(10) 1000

حاصل في الغير بمعنى انه يتعقل يتعقل الغير و
الموصول يتعين بما هو معنى فيه بمعنى انه يتعين بمعنى

الموصول يعين بما هو مفعول فيه بمعنى انه يعين بمعنى
حاصل في الموصول قائم به فان قبول الاعتراض هو

حاصل في الموصول قائم به فان قبول الاعتراض هو
منه الاقبال على هذا الاعتذار كيف ولا يثبت به ان

منه الاقبال على هذا الاعتذار كيف ولا يثبت ثم ان
 حال الموصول يعكس حال الحرف على ان الاعتراض

حال الموصول عكس حال الحرف على أن الاعتراض
من دفع بان ههنا الاستفهام يدل على مطلوبية النسبة

من دفع بان هرق الاستفهام تدل على مطلوبية النسبة
وهو معنى فيها قائم بها وكيف لا وسيطره المص

وهو معنى ما فاعلم بها وكيف لا وسيصرح المصنف
بان الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فلو

بأن الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ولو
لم يكن معنى همنغ الاستفهام قائما بالغير الذي هو

لم يكن معنى هجاء الاستفهام قائما بالغير الذي هو
دخلت عليهم لم يتم كلامه ويؤيده ان معنى الحرف مرآة

وخلص عليه لم يتم كلامه وتوبيده ان معنى الحرف في
الملاحظة الغير والمادة لا يكون الاوصفا للشيء

فظهر لك توجيه ثالث وهو ان معنى كلمة ان الحرف
والكسر والفتح والضم والهمزة

فظهر لك ^ب توجبه نالت وهو ان معنى كل واحد من الحرفين
والتوجيه الاول ما قاله وهو ان الهمزة
تعيين معناه بشئ قائم به ذلك المعنى ومعنى الموصول

يعني معناه يسبي فأنم يبدل المعنى ومعنى الموصول
يعني بئنه فأنم بمعنى الموصول لكن لم تحمل العبارة عليه

يعني به فاهم مجمع الموصول لكن لم يحمل العبارة
لأن كون الحرف تدل على معنى في الغير قد اشتهر في عدم

لا يكون حرف دل على معنى فاليعرفد اسهر فام

لا ينبغي ان يستعمل في الاصل
ما هو خارج عن المعنى ما يفقد
الاصول

[illegible]

هذا
لذلك عرفت

في الحق فقط لا في التوضيح
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

الشئ لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يتبع ثبوت
 الشئ له والمراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور
 على ما استفاد من إعادة معناه ووجهه غير خفي
 وقد جعل العلامة الثاني في مثاله الاثبات بالاسم
 الظاهر دون الضمير تنبيها على ان المراد غير ما سبق
 ولو قال لا ثبت له شئ كان اظهر والمراد تعليل الشئ
 لانفي التعليل لانه يجمع الى التكلف الغير القليل
 فامتنع الخبر عنها كما قال النحاة اذ يكون اللفظ مخبرا
 عنه عبارة عن كون معناه مما اثبت له شئ وهذا
 اجاب **احدها** ان الدلالة على معنى باعتبار كونه
 تابعا للغير تجامع اثبات الغير له كافي اسم الفاعل
 الدال على النسبة الا ان يكلف ويقال الدلالة على
 معنى باعتبار كونه تابعا للغير على وجه لم يصح المعنى
 مع غيره شئ يقتضيه الاستماع وفي اسم الفاعل
 صار مجموع الحديث والذات والنسبة بمنزلة شئ واحد

لشدة امتزاجها بحيث لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 على ان كون اسم الفاعل مثبتا له تميل كل اسم فاعل له
 موصوف مقدار ومذكور كالحقق في موضعه **وثانها**
 ان اعتبار كون الشيء ثابتا للغير لا يمنع اثبات شيء له الا بكون
 انه اعتبار ثبوت معنى الضرب في قولك اعجبني ضرب
 زيد ومع ذلك اثبت له الايجاب فلم يمتنع الدلالة
 باعتبار الثبوت للغير عن ذلك وهذا الجنب منع
 بحمل الثبوت للغير على عدم الاستقلال كما مر على ان
 لنا ان نقول لم يعتبر في مقام اثبات الايجاب له
 ثبوت للغير فبعد اعتبار اثبات الايجاب له اعتبر ثبوت
 لتخصيص المثبت له بذلك الاعتبار والمعنى الفعلي
 والحق في ليس لها مقام مجز عن الثبوت للغير **وثالثها**
 ان امتناع اثبات الغير لذلك المعنى لا يفيد امتناع
 الخبر عن الفعل انما يفيد لو لم يكن في الفعل معنى
 عار عن هذا الاعتبار وفيه الزمان فليخبر عنه ولا

المراد من قوله لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 ان لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 والمراد من قوله لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 ان لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 والمراد من قوله لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 ان لا يلفت فيه الى النسبة قصدا

فانما لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 بل يلفت فيه الى النسبة قصدا
 بل يلفت فيه الى النسبة قصدا

مخصص عنه الا بان يترك ما هو المتبادر من العبارة من
 رجوع ضمير له في قوله فلا ثبت له الى المعنى المذكور
 بحمل العبارة على انه من هذه الجهة لا ثبت له لولها الغير
 وتبين ذلك بانه في الحرف ووجهه في الفعل انه لا
 يمكن الاثبات للغير ولا قيام معنى الداخل فيه ذلك
 المعنى غير امتزاج كما في مفهوم اسم الفاعل ولا للحدث
 والزمان لان اعتبار كون الشيء ثابتا للغير اذا كان
 مقصودا بالافادة يمنع في هذه الحالة اثبات شيء اخر له

كان الامتناع حاصل في نفسه على ما
 سبقت من اخباره في الحديث والذات
 والنسبة من جهة شيء واحد لشدة
 امتزاجها حين
 ووجهه في الحديث انما يقع على
 ذلك ما لا يخفى في الزمان فليخبر عنه
 في الزمان فليخبر عنه في الزمان
 في الزمان فليخبر عنه في الزمان

ورابعها ان الاسناد اليها يمنع ولا اختصاص للاشياء
 بالاجزاء فلا وجه لتخصيص المعنى وليس لك ان تريد بالخير
 عنهما مطلقا الاسناد اذا ثبت امتناعه انه لا ثبت له
 شيء الا ان يريد بالاثبات ايضا مطلق النسبة فيكون
 في ارتكاب التكلف تجاوزا هذا التعسف **وحاشا**
 فالاولى ان يقال ومن هذه الجهة ثبت امتناع الخبر
 انهما اذا خبر عنها لا يخصص في اثبات شيء لمعناها بل يمكن

انما لا يلفت فيه الى النسبة قصدا
 بل يلفت فيه الى النسبة قصدا
 بل يلفت فيه الى النسبة قصدا

منظور
فی فیله و درهما

فنفی

انما انصاف وان الموضوع العوض
في الخفاء بدوام ثبوت الجملة للموضوع
فلا يرد في انصاف وان الموضوع
كل ما كان من غير ان
ادام كذا باق فعدوه
من فعلا

هذا التقييد لم يثبت بانه اول من هذا التقييد الا ان
 في انفسهم الى التقييد نصيب
 فلا يجتمع
 اعمون حسب

1

اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ

يقال الاولوية ظاهرة وقد يجازى عنه بان الالفاظ والحروف
باعتبار انفسها اسماء بل اعلام والمراد بامتناع الخبر عن
الافعال والحروف امتناع الخبر عنهما من حيث انهما افعال
وحروف وكذا لا كثير من الالفاظ افعال واسماء او
حروف واسماء واختان العلامة الثاني ووجهه بان
الالفاظ الموضوعات للمعاني موضوعات لانفسها
وضعا ضميا ولم يفضل معنى الوضع الضمني غيره
فذكر في شرحه ان الواضع حين قال عتيت ضرب
للمعنى القلبي فقد ذكر ضربا واراد نفسه وبذلك
الارادة صار متعينا لنفسه ففي ضمن وضعه لمعناه
عينة لنفسه وفيه لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع
النوعي موضوعا لنفسه فلم يقع اطلاقه واراده نفسه
حين الوضع فلا يكون ضربا موضوعا بالوضع الضمني
فالوجه ان الوضع الضمني الوضع المتطفل فانه لو لا
وضع الالفاظ للمعاني لم يكن التفات الى ثلث الالفاظ

فلا

اما الاشتراك بين المعنى ونفس ذلك
اللفظ فانه على لفظ موضوع للمعنى
بالذات ونفسه بالاعتبار فلو كان
الوضع لنفسه معبرا لكان مشتركا

فلما احتيج الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها بعد
وضعها وضعت لانفسها اليك احضارها حين البحث
عنها فهو وضع ضمني غير مقصود بالذات كالوضع للمعاني
ولهذا لم يثبت هذا الوضع الا اشتراكا كما ذكره المحقق
التفاد في حيث لم يتم ولم يجعل الدلالة بهذا
الوضع مطابقة والتزاما وتضمنا كما اشار اليه في
حواشي شرح المنجصر ورد سيد المحققين اعتبار
الوضع الضمني للالفاظ بناء على الحكم على انفسها
بان ذلك لو اقتضى الوضع ككانت المهملة موضوعات
لانفسها لاشتراك ذلك الحكم بين المهملة والمستعجلة
والتزام ذلك فيها كما بر في قواعد اللغة على ان انبات
وضع غير قصدي لا يساعد على نقل ولا عقل والتحقيق
انه اذا اراد اجراء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ
به نفسه لم يحتج هناك الى وضع ولا الى الالفاظ
بتلفظه وحضوره بذلك في ذهن السامع عما يد

اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ



اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ
اولا ان جعل المعنى في اللفظ

في قوله لا ينفصل
 عن اللفظ
 في قوله لا ينفصل
 عن اللفظ
 في قوله لا ينفصل
 عن اللفظ

عليه ويحصره فيه أقول يرشدك الى ذلك الاستغناء انك
 حين تفيد باللفظ تخضع من غير اللفظ فانظر هل حين
 الحكم عليه ما أحوجتك الى اللفظ وافترق به مقام الحكم
 عليه ومقام الافادة لا اظنك في ضرورة من ذلك وقيل
 ذكر في ترتيب قوله انه لا يساعد عقل ولا نقل ان
 ضرب فعل ماض وكذا من حرف جر كلام وضرب ومن
 مبتدأ ان وقد صرحوا بان الكلام لا يتأتى الا من اسمين
 او فعل واسم وان المبتدأ لا يكون الا اسما وقد صرح
 كثير منهم نجم الائمة الرضى باسمية هذه الالفاظ مع
 ان الاسم لا يكون الا موضوعا ليس بشئ اذ عدم مساعدة
 العقل قد بلغ بما ذكرنا لك مبلغا لا يمكن انكاره
 واما عدم مساعدة نقل بعد تسليم تصريح كلام الائمة
 وعدم قبول كلامهم تأويله ذكره سند المحققين من ان
 مرادهم بكونها اسما واعلاما انها قائمة مقام الاعلام
 في تحصيل المرام فبناء على ان ما نقل عنهم ليس بشئ
 اعلم المقصود

يعتقد اذما انبطل صريح العقل لا يلتفت اليه ولو ذهب
 اليه جماهير الناصريين انه لا يساعد نقل لان نقله
 يرد كل عقل كيف يساعد شيئا على ان المراد بالنقل النقل
 من اللفظ فلا يساعد القول بالوضع بل من اللفظ
 استعمالا او يثبت من طريق النقل من اللفظ تتبع مسوارة
 الاستعمال ومعرفة اللفظ من مساهدة الاستعمال
 واستعمال الالفاظ في مقام الحكم على انفسها لا يرشد
 الى اللفظ لصحة الحكم من غير اعتبار اللفظ فلو فرضنا

ان الائمة العربية يقررون ان الالفاظ موضوعات
 لانفسها بنا على الحكم عليها الصريح بناء على تحقيقه قدس
 سم ان يقال لا يساعد عقل ولا نقل الا يرى ان الائمة
 العربية صرحوا بان اسم الانسان موضوع لمفهوم كلي
 متروكا ابدا للاستعمال في جزئيات هذا المفهوم ومع
 ذلك نقل عن المصنف انه موضوع لكل من الجزئيات ولا عهد
 النقل من تلك الائمة عليه مع ان عدمهم اكثر من عدد
 ان المصنف نقل عن المصنف انه موضوع لكل من الجزئيات ولا عهد

في قوله لا ينفصل
 عن اللفظ
 في قوله لا ينفصل
 عن اللفظ

هذا هو اللفظ الذي لا يبدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير واللفظ الذي اعتبر دلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يخبر عنه اذا ثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للغير بل ثبت له شئ باعتبار كون الغير ثابتا له فالأخبار عنها يخالف ما هو الغرض من وضعها وهو افادة ثبوت معنى لها للغير فاشنع الأخبار عنها ولم يصح في اللغة وامتناع الفعل عن الحرف مع كونها شريكين في ان الغرض من وضعها افادة ثبوت معناها للغير بان معنى الفعل كذا لا يتعين ثبوت ما يقيد له امر هو ثابت له بل يحمل غير يقيد الأخبار به بخلاف الحرف اذا تعين مفهومه لما ثبت له ووضع له خصوص معنى تعين لما ثبت له وليس ما وضع له مختم لا غير ما ثبت له اصلا فبعد استفاده معناه من لفظه تعين ثبوته لما ثبت له فيلغوا الأخبار به فذلك يخبر بالفعل دون الحرف وقع لا يجعل هذا التنبه لبيان امرين بل الجرد لبيان وجه ان الفعل يخبر به دون الحرف

تفزع قوله دون الحرف ان يتكلف ويعبر في قوله الفعل بدلوه على مستقل اي دون الحرف وانما لم يخبر بالحرف فان حصل مفهومه وتعينه انما هو بما يحصل له وثبت له فلا يعقل اتيان غير له لان الاثبات لغيره فرع ان يكون تحصله بنفسه فقوله بما يحصل له يان للواقع لا يدخل في التعليل وفي هذا الدليل بعض المباحث الساخرة فذكرنا واعلم اننا حملنا ما ذكره في التنبه انما من وجه عدم الخبر عن الفعل والحرف وما ذكره في هذا التنبه وجه عدم الاخبار بالحرف ووجه الاخبار بالفعل على ما هو التحقيق المشهور من ان عدم الاخبار عن الحرف ووجه عدم استفادته وعدم الاخبار عن معنى الفعل بتمامه لعدم استقلاله وكذا من جهة الذي هو النسبة وعدم الاخبار عن الحدث لان النسبة التي اعتبرت في مفهوم الفعل تمنع ان يسند الى الحدث شئ فاحتجنا الى تكلفات كثيرة في كلامه والذي يلحق به القلب ان ما ذكره وجه اخر لا ما هو المشهور وهو انما لم يخبر عن الفعل

والحرف

والحرف لا يبدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير واللفظ الذي اعتبر دلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يخبر عنه اذا ثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للغير بل ثبت له شئ باعتبار كون الغير ثابتا له فالأخبار عنها يخالف ما هو الغرض من وضعها وهو افادة ثبوت معنى لها للغير فاشنع الأخبار عنها ولم يصح في اللغة وامتناع الفعل عن الحرف مع كونها شريكين في ان الغرض من وضعها افادة ثبوت معناها للغير بان معنى الفعل كذا لا يتعين ثبوت ما يقيد له امر هو ثابت له بل يحمل غير يقيد الأخبار به بخلاف الحرف اذا تعين مفهومه لما ثبت له ووضع له خصوص معنى تعين لما ثبت له وليس ما وضع له مختم لا غير ما ثبت له اصلا فبعد استفاده معناه من لفظه تعين ثبوته لما ثبت له فيلغوا الأخبار به فذلك يخبر بالفعل دون الحرف وقع لا يجعل هذا التنبه لبيان امرين بل الجرد لبيان وجه ان الفعل يخبر به دون الحرف

هذا هو اللفظ الذي لا يبدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير واللفظ الذي اعتبر دلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يخبر عنه اذا ثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للغير بل ثبت له شئ باعتبار كون الغير ثابتا له فالأخبار عنها يخالف ما هو الغرض من وضعها وهو افادة ثبوت معنى لها للغير فاشنع الأخبار عنها ولم يصح في اللغة وامتناع الفعل عن الحرف مع كونها شريكين في ان الغرض من وضعها افادة ثبوت معناها للغير بان معنى الفعل كذا لا يتعين ثبوت ما يقيد له امر هو ثابت له بل يحمل غير يقيد الأخبار به بخلاف الحرف اذا تعين مفهومه لما ثبت له ووضع له خصوص معنى تعين لما ثبت له وليس ما وضع له مختم لا غير ما ثبت له اصلا فبعد استفاده معناه من لفظه تعين ثبوته لما ثبت له فيلغوا الأخبار به فذلك يخبر بالفعل دون الحرف وقع لا يجعل هذا التنبه لبيان امرين بل الجرد لبيان وجه ان الفعل يخبر به دون الحرف

أَوْ فِي كَلْبَةٍ وَسَحَابَةٍ أَذْكَانَ رَاجِعًا إِلَى الْكَلْبِ بِطَرَفِ يَدِهِ

[illegible]

منه اذ كان رجعا الى الكلي بطروانية
رجع

افندي
سبرينه و انتقى طيبة
بر

باب
في بيان حقيقة الوجود
والعدم بحتمل حقيقة وبحتمل عدم في
انفصالهما اذ كان الموضع اليه كلياً عاماً
قوله وأما وجوبية بحث عدم الوجود
ففي حقيقة وجوده بالبيان الوجودي
الحقيقي ومكونه بالبيان الشرطي
وظهر بطلان ما ذكره اهـ شرانج

تأمل
أي جريان وصف الشخصيات
في جميع المواد

المدخل على النسخة التي فيها الحقيقة فقط
فان عادة المؤلفين في تصنيف النسخة
في نظرنا انهم لا يلاحظون تلك النسخة
الحقيقية وأما على النسخة التي فيها الحقيقة
الجزئية فيكون النسخة بالردية بالانسان
بمعناها في الدليل وبيان المقدار
كما فعله شرانج

ذهب سيد المحققين فيما نسب اليه من الحواشي حيث قال

ضمير الغائب وجزئية محل تردد يكون التقسيم السابق محل
 تردد لانه اذا كان كلياً اختل حصراً ممدلوله على فيما ذكر
 واذا كان جزئياً يخل حصراً ممدلوله جزئياً فيما ذكر يخرج
 ضمير الغائب عن التقسيم على ان فيه انه داخل في الضمير
 فكيف يخرج عن التقسيم اذا كان جزئياً فالاولى ان يقول
 اذا احتمل ان يكون ضمير الغائب كلياً لم يظهر صحة التقسيم
 اذ على تقدير كونه يخل التقسيمان كليهما وقيل معنى كلام
 المصنف ان في كونه ضمير الغائب كما قيل انه موضوع لمفهوم
 كل يستعمل في الجزئ نظراً على ما سبق تحقيقه وفيه
 ما افيد ان هذا النظر لا يخص ضمير الغائب وقيل
 ضمير الغائب قد يرجع الى الشخص فيكون جزئياً وقد
 يرجع الى الكل فيكون كلياً فالحكم بكونه جزئياً مطلقاً
 بل الحق انه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً على ما حققه
 سيد المحققين في حواشي شرح المطالع وانما جعل المصنف
 في التقسيم جزئياً مطلقاً نظراً الى ان اكثر اهل اللغة

هذا التقسيم هو الذي عليه اهل اللغة في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب

هذا التقسيم هو الذي عليه اهل اللغة في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب

جعلوا

جعلوا المضمرات مطلقاً المعاروف واعتبروا فيه
 الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه ^{تعد} والضمير الذي عليه المضمرات
 اعتباراً لاستعمال بعد اللزوم وجعلها البيان الغرض من
 الوضع لاصلة له ثم اشار الى ما هو الحق فيه بالنامل
 في جزئية وكليته ولا يخفى ما فيه من العدم على انه يرد عليه
 ما ذكر ان قولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه ليس معناه لشيء
 مشخص بل ما اعتبر فيه تعيين سواء كان كلياً او جزئياً
 شخصاً هذا ولو جعل هذا القائل قول المصنف قائل
 امر بالناظر لظهور وجه اختياره في التقسيم كان
 النسب بتوجيهه النسبة ^{الحادية عشر} هو هذا لما
 كان في كتب العربية شبهة مشهورة توهم كون بعض الاسماء
 اللازمة للدخالة حروفاً لتوهم ان التزام المضاف اليه
 فيها لعدم دلالتها بدنية وقد ذكر في التقسيم ما يمكن
 العارفين به ان يدفعوه وهو ان معنى الحرف جزئياً فان
 العارفين به لو توجه ادنى توجه يعرف انه لا يلزم ورود

هذا التقسيم هو الذي عليه اهل اللغة في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب
 والضمير في الغائب والضمير في الغائب

هذه الاسماء على تفسير الحرف منه عليه للاديفوت اذ
 يمكن ان يغفل عنه في ملاحظة التقسيم بمعرفة الاقسام
 اذ سوف التقسيم لمعرفة الاقسام لا لدفع الشبهة ولم
 دفع اخر وهو ان التزام التعليق في هذه الاسماء لا
 ما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه لان الدلالة
 يتوقف عليه ولما كان هذا فرقا بديعا اقرب الى الفهم
 مما اشهر خصته بالذكو فقال ذو وفوق مفهومها كل
 لانها بمعنى صاحب وعلو والمعتبر في الكلية الموضوع له غير وضع
 فاما اخلاد في قسم ما عدوله كل ابدأ وان كانا لا يستعملان
 في بعض الاوقات الاجزئين اي جزئين حقيقيين كما اذا
 قيل زيد و مال فيجعل اضافة ذوالعهد وانما جعلنا
 قوله جزئين بمعنى ما هو بمنزلة لهما لان المعبر في الكلية
 والجزئية الوضع الا فرادى ولهذا اصح جعل ذو وفوق
 كلية ايضا والظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئين
 الا انه نية على ان المستعمل جزئيا لا يكون الاجزئيا ولا

مع

انما استعمال شرائح

الاسماء على تفسير الحرف منه عليه للاديفوت اذ يمكن ان يغفل عنه في ملاحظة التقسيم بمعرفة الاقسام اذ سوف التقسيم لمعرفة الاقسام لا لدفع الشبهة ولم دفع اخر وهو ان التزام التعليق في هذه الاسماء لا ما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه لان الدلالة يتوقف عليه ولما كان هذا فرقا بديعا اقرب الى الفهم مما اشهر خصته بالذكو فقال ذو وفوق مفهومها كل لانها بمعنى صاحب وعلو والمعتبر في الكلية الموضوع له غير وضع فاما اخلاد في قسم ما عدوله كل ابدأ وان كانا لا يستعملان في بعض الاوقات الاجزئين اي جزئين حقيقيين كما اذا قيل زيد و مال فيجعل اضافة ذوالعهد وانما جعلنا قوله جزئين بمعنى ما هو بمنزلة لهما لان المعبر في الكلية والجزئية الوضع الا فرادى ولهذا اصح جعل ذو وفوق كلية ايضا والظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئين الا انه نية على ان المستعمل جزئيا لا يكون الاجزئيا ولا



جمع بين الجزئية والكلية في الاستعمال اذالة ما عسى ان
 يتوهم ان ذو وفوق قد يكون كلياً وجزئياً اذا استعمل
 في جزئي بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل في
 العهدى ايضا موضوع له الا ان الاعتبار هو الموضوع
 له بالوضع الا فرادى وبما قرنا لك كلامه اندفع
 امور احدها ان ذو وقد يستعمل في الكل نحو جاء في
 رجل ذو مال واستغيت في دفعه عما قبل ان المراد بالجزئ
 الجزئي الاضافي لانه مع بعده عن الفهم سيما وقد قبل
 به الكل الحقيقي قد يرد عليه ان استعمالها جزئيين لا يوجب
 عدم كليتها حتى يدفع ذلك الوهم وتاينا ما ذكرنا انها لا حقيقية
 يستعملان جزئين اضداد لان استعمالها ابدأ في الموضوع
 له وعرض الخصوص لهذا الكل بعد فهم منه بانه اضافة
 ونالها ما افيد ان عدم استعمالها الاجزئين يستلزم
 كونها مجازيين لاحقيقة لهما فينبغي ان لا يشبه وجود
 المجاز بدون حقيقة كمال اشتراكها ولا يحتاج الى ان
 لا بالوضع الا فرادى المعبر والكلية فانها غير الوضع الا فرادى

الاسماء على تفسير الحرف منه عليه للاديفوت اذ يمكن ان يغفل عنه في ملاحظة التقسيم بمعرفة الاقسام اذ سوف التقسيم لمعرفة الاقسام لا لدفع الشبهة ولم دفع اخر وهو ان التزام التعليق في هذه الاسماء لا ما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه لان الدلالة يتوقف عليه ولما كان هذا فرقا بديعا اقرب الى الفهم مما اشهر خصته بالذكو فقال ذو وفوق مفهومها كل لانها بمعنى صاحب وعلو والمعتبر في الكلية الموضوع له غير وضع فاما اخلاد في قسم ما عدوله كل ابدأ وان كانا لا يستعملان في بعض الاوقات الاجزئين اي جزئين حقيقيين كما اذا قيل زيد و مال فيجعل اضافة ذوالعهد وانما جعلنا قوله جزئين بمعنى ما هو بمنزلة لهما لان المعبر في الكلية والجزئية الوضع الا فرادى ولهذا اصح جعل ذو وفوق كلية ايضا والظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئين الا انه نية على ان المستعمل جزئيا لا يكون الاجزئيا ولا

انما استعمال شرائح

انما استعمال شرائح

يتمسك في اثبات المجاز بلا حقيقة الى امثلة نادرة و
 رابعها ان قوله لعروض لاضافة لا يثبت انها لا يستعمل
 الا جزئيين حقيقيين لان الاضافة لا يستلزم تشخص
 المضاف وخامسها ان قوله لا يستعملان الا جزئيين ينافي
 قوله فلا يكونان جزئيين وقوله فلا يكونان جزئيين بمقتضى
 ظاه السوق بمعنى فلا يكون ذو وفوق جزئيين كمن هذا
 انما يكون ملانما للوضع ما سابقا بالكلية كمن وصف
 مفهومها بها وانه اعتمد في هذا التفريق على اشتراط
 ان اتضاف الى المعنى بالكلية يستتبع اتضاف اللفظ بها
 بالعرض وجعل الضمير لمفهومها يعني عن هذا التوجيه
 الا انه خلاف السوق ولا ينبغي ان يجعل هذا التنبه
 لبيان ان لفظ ذو وفوق بناء على استعمالهما في الجزئ لا
 يسمى جزئيا لانه يعني عن التنبه الثاني عشر لا يربك
 اى لا يوقعك في الرتبة تعاور الالفاظ وتناوبها اى وقوع
 بعضها مكان بعضها بالتجاوز او بمقتضى الوضع التركيب
 (ان ذو وفوق بعض مكان بعض استعمال
 بعض في بعض) شرائش

(ان ذو وفوق بعض استعمال
 بعض في بعض) شرائش

(ان ذو وفوق بعض استعمال
 بعض في بعض) شرائش

فمجرد الكل المتعمل في الجزئيات جزئيا والفعل المتعمل
 في المعنى الاسمي اسما واسم الاشارة المتعمل في الكل
 مجازا كلنا اذ المعبر الوضع الا فرادى ولهذا جعلنا
 ذو وفوق كليين فهذا التنبه بمنزلة الدليل على
 التنبه السابق وما افيدانه يحتمل ان يكون للمنع
 الوقوع في ظن اتحاد المعنى غير محتمل ان الوقوع في
 ظن اتحاد المعنى مطلقا غير محتمل وفي ظنه وضع لا يدفع
 قوله اذ المتعمل الوضع وقع الفراغ
 من تسويد هذه النسخة الشريفة
 المسماة بعصام الدين الوضع
 بعون الملك العلي على يد
 اضعف العباد محمود بن
 عثمان في سنة ١١٩٠ هـ من
 هجرة نبينا عليه افضل
 السلام

(ان ذو وفوق بعض استعمال
 بعض في بعض) شرائش

(ان ذو وفوق بعض استعمال
 بعض في بعض) شرائش